الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٦١
الاثنين، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

خطاب السيد ليونيد كوتشما، رئيس أوكرانيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستمع الجمعية الى خطاب يلقيه فخامة السيد ليونيد كوتشما، رئيس أوكرانيا.

اصطحب فخامة السيد ليونيد كوتشما رئيس أوكرانيا، الى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس أوكرانيا فخامة السيد ليونيد كوتشما وأن أدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كوتشما (تكلم بالاوكرانية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم اليكم بالتهنئة الحارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة، وأشارك الجميع في التقدير العالي لقيادتكم، المتزنة والدينامية في آن واحد، لعمل الدورة التاسعة والأربعين الذي أسفر بالفعل عن عدد من القرارات البناءة بشأن طائفة عريضة من قضايا التنمية العالمية الأساسية التي تجابه الأمم المتحدة الآن.

وإذ أتكلم اليوم من هذه المنصة السامية، أود أن أركز بصفة خاصة على الأهمية الحيوية لقضية التنمية المتعددة الأبعاد، التي هي قضية تتجسد فيها بالفعل الفكرة المحركة للحضارة العالمية.

حقا إن محاولة صياغة خطة صالحة للتنمية تمثل في الوقت الراهن أقصى أولوية ليس فقط بالنسبة لأوكرانيا، بل ربما لسائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فالأهداف الأساسية التي التقى عندها منذ ٥٠ عاما مضت، الأعضاء المؤسسون لهذا المحفل الدولي الفريد، - وكانت أوكرانيا من بينهم - ينبغي إثراؤها باستمرار بمهام جديدة مشتركة في ضوء التغيرات الجذرية في الوضع التاريخي التي شهدناها مؤخرا. ومن بين هذه المهام، حسب فهمنا لها في أوكرانيا، ضمان السلم والاستقرار السياسي الدائمين عن طريق الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية لصالح البشر.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

إن تاريخ البشرية يشهد على أن السلم والتنمية وإضفاء الطابع الديمقراطي والطابع الإنساني على الاقتصاد العالمي، أمور تشكل كلها أجزاء لا تتجزأ من المسيرة العالمية العامة.

من المستحيل تحقيق سلم واستقرار دون تنمية، كما أنهما لا يمكن أن يوجدا في مجتمعات تشجع طبيعتها العنف والاستهانة بحقوق الإنسان الأساسية. ومن ثم يتبع ذلك أن الديمقراطية إذا أعلنت ولم تدعم بالتنمية تكون ديمقراطية مقضيا عليها بالفشل. فالعجز عن كفالة التنمية بكل أبعادها لأي مجتمع سيثير حتما الشعور بخيبة الأمل في المثل العليا للديمقراطية، ويحطم الاستقرار الاجتماعي.

والتنمية بدورها، كما يبرهن على ذلك التاريخ، ذات طابع مؤقت ومحدود وتؤدي عمليا الى انخفاض الضمانات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، لدى البلدان النامية وشعوبها أساسا. وهذا يسبب في النهاية فقدان الحافز على المضي قدما ويهيئ الظروف للركود.

وفي هذا السياق، فإن الأفكار المعرب عنها في تقرير الأمين العام هي بمثابة الاسمنت لحجر الزاوية الذي تقوم عليه عملية إعادة تشكيل الوجهة الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة، على النحو المبين في وثيقتين أساسيتين سابقتين هما: "خطة للسلام" و "خطة المجتمع الدولي لنزع السلاح في عام ١٩٩٤ وما بعده".

إن طبيعة واقع العالم المعاصر تسمح لنا بأن نؤكد بثقة على أن صون السلم والأمن الدوليين، وضمان التنمية المستدامة لجميع أعضاء المجتمع الدولي، هما جانبان متعادلان في رسالة الأمم المتحدة النبيلة. وفي هذا الصدد يبدو النقاش في أمر أولويات منظمتنا نقاشا أكاديميا الى حد ما.

وتطويرا لهذه الفكرة بطريقة عملية أقول إن الموارد التي تنفق لمساعدة التنمية لا تنافس بحال من الأحوال الموارد التي تنفق على الأنشطة في ميدان صون السلم وتأمينه. إن تخصيص الموارد للتنمية اليوم يعد تدبيرا وقائيا يسمح بخفض كبير في الانفاق على عملية تدخل جراحية قد يتعين القيام بها وفي الانفاق على تدابير الطوارئ التي تتخذ لصون السلم في المستقبل. وبالمثل، ستسهم أنشطة حفظ السلام بلا شك في منع تصعيد الصراعات الحالية، مما سيوفر موارد اضافية للتنمية.

تؤكد الحقيقة القديمة على أن "درهم وقاية يساوي قنطار علاج". ولهذا السبب هناك حاجة الى بذل مزيد من الجهود لزيادة فعالية دبلوماسية الأمم المتحدة الوقائية.

ولئن كنا نطور جهود الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي وكذلك جهود مجلس الأمن في هذا الميدان، حق قدرها، فإنني أود أن أطالبهما بمزيد من التطبيق المكثف لوسائل الدبلوماسية الوقائية التي على غرار بعثات تقصي الحقائق، وبعثات المساعي الحميدة وحسن النية، وإيفاد الممثلين الخاصين للأمين العام الى مناطق التوتر والصراعات المحتملة. وفي هذا الصدد، نرى أن الاقتراح الداعي الى إنشاء مؤسسة للوسطاء الدوليين تزاول نشاطها بصورة دائمة وتضم شخصيات من أبرز الشخصيات السياسية والرسمية يمثلون بلدانا من جميع القارات، إنما هو اقتراح جدير بالتأييد. ويمكن أن يعهد الى هذه المؤسسة وكذلك بمهمة رصد الانتخابات الديمقراطية، التي هي مهمة ذات أهمية خاصة في مرحلة بناء السلم بعد الصراع.

إن أوكرانيا لم تعلن فحسب عن التزامهما بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بل أنها أثبتت أيضا بإجراءات عملية قدرتها على تحمل عبء المسؤولية باعتبارها عضوا في المجتمع الدولي: ويصدق ذلك على مسألة عمليات حفظ السلام أيضا. فقد شارك مراقبون عسكريون أوكرانيون في الترتيبات المناسبة في منطقة ترانسنيستريا. ومنذ بداية الصراع اليوغوسلافي تقريبا في تموز/يوليه ١٩٩٢، اشتركت فرقة عسكرية أوكرانية في العملية التي تقوم بها الأمم المتحدة في أراضي البوسنة والهرسك. ونحن مستعدون للمزيد من التنشيط والتوسيع لمشاركتنا في ترتيبات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونؤيد النهج الذي يتبعه الأمين العام بطرس بطرس غالي حيال هذه المشكلة. وفي نفس الوقت، فإن أوكرانيا مستعدة أيضا للاشتراك في البحث عن أشكال جديدة لأنشطة توقي الصراعات.

ومن الروابط الهامة بين السلم والتنمية عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح. فخفض التسلح والقوات المسلحة والقضاء على أسلحة التدمير الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، مما ييسر قطعا خفض

مستوى التهديد العسكري، وتهيئ بالتالي الظروف الخارجية المؤاتية للبقاء والتنمية لكل أعضاء المجتمع الدولي.

وتعلق أوكرانيا أهمية خاصة على المشاركة في هذه العملية. وقد أصبحت أول بلد في العالم يتخلى طوعا وبشكل كامل عن الأسلحة النووية، وهي تفي بجدية بالالتزامات الدولية التي قطعتها على نفسها بإزالة الترسانة الضخمة من هذا النوع البالغ الخطورة من أسلحة التدمير الشامل من أراضيها.

ومع ذلك، فإنه خلال مجمل الفترة التي أعقبت تحقيق أوكرانيا لاستقلالها ركز المجتمع الدولي اهتمامه أساسا على موضوع واحد: وهو ما إذا كانت أوكرانيا ستصبح دولة غير حائزة للأسلحة النووية، أم أنها ستتخذ الخيار الآخر، أي خيار الاستيلاء على الأسلحة النووية الموروثة من الاتحاد السوفياتي باعتبارها وسيلة ردع يمكن الاعتماد عليها.

وكان الرد المجرد على ذلك السؤال ردا يتسم ببساطة مفرطة وهو إزالة تلك الأسلحة ونسيان المسألة. ولكننا في أوكرانيا كانت لدينا أسئلة أخرى عديدة منها: كيف نضمن أمن أوكرانيا؛ ومن الذي سيقوم بإزالة تلك الأسلحة النووية وعلى حساب من؛ وكيف سيعوض الشعب الأوكراني عن العمل الذي أداه والمواد التي استثمرها في انتاج هذه الأسلحة؛ وماذا سيكون مصير الآلاف من الجنود الذين يتولون صيانة هذه الأسلحة، وكذلك مصير أسرهم. وأنا أؤكد على هذه الأمور لأننا كنا بحاجة الى وقت، كما كنا بحاجة الى التفهم والكياسة والصبر من جانب المجتمع الدولي لكي نتوصل الى اجابات على تلك الأسئلة. ومؤخرا، برهنت أوكرانيا للعالم كله على تقيدها بالتزاماتها، وأظهرت ثباتا ورشدا في تمهيد السبيل لبلوغ مركز الدولة اللانووية.

وبالأمس القريب، تم أخيرا حل هذه المسألة. ففي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، وافق البرلمان الأوكراني على قرار بالانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبهذه الخطوة تكون أوكرانيا قد أكدت مجددا على أنها عضو مسؤول في المجتمع الدولي، وأنها تأخذ أيضا بعين الاعتبار مصالح أمنها الخاص وحتميات الأمن للجميع.

وباتخاذ برلمان أوكرانيا لهذا القرار التاريخي، فإنه كان يعول على الاستجابة الملائمة من المجتمع الدولي لتخلي دولتنا بشكل طوعي عن الأسلحة النووية، الأمر الذي لم يسبق له مثيل طوال تاريخ البشرية كله. وأسمحوا لي بأن أذكر الجمعية العامة بأن أوكرانيا كانت تأمل منذ اللحظة الأولى في الحصول على استجابة لمبادرتها بالقضاء على الأسلحة النووية المنتشرة فوق أراضيها تتمثل في تقديم دعم ومساعدة كافيين لهما لمواجهة نفقاتها الحقيقية للتخلص من تلك الأسلحة، فضلا عن ضمانات لأمنها من الدول الحائزة للأسلحة النووية، وتعويض ملائم عن كلفة المواد النووية المستخدمة في تلك الأسلحة.

واليوم هناك من الأسباب كل ما يدعونا الى أن نؤكد أن أوكرانيا بالرغم من كل الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها ثابتة على موقفها، والأهم من ذلك أنها تعمل لمصلحة كل البشر. ومع ذلك، يؤسفني أن أجد نفسي مضطرا لأن أعلن من هذه المنصة أن سياستنا لم تلق أية استجابة كافية. فحتى الآن لم تحصل أوكرانيا على التعويض اللازم عن الرؤوس الحربية النووية التكتيكية التي تم سحبها، كما أن المساعدة بموجب قانون "تن - لوغار" ترد ببطء شديد، وهي لا تفي اجمالا بالشروط الموضوعية وما زالت هناك مشاكل أخرى تتصل بتوفير الضمانات السياسية للأمن. وهذه بالمناسبة ليست الحالة الوحيدة التي لم يقم فيها شركاؤنا بتنفيذ الاتفاقات المتفق عليها تنفيذا صحيحا.

كل هذا يجعل مواقف أوكرانيا، باعتبارها دولة مستقلة فنية، مواقف سليمة من الناحية السياسية. ومع ذلك فإننا نود أن نتيقن من أن الدول التي رهنت تقديم مساعدة حقيقية الينا بانضمامنا الى معاهدة عدم الانتشار، ستتخذ نفس الموقف وتبدي استعدادها اليوم، وليس غدا، لأن تفي بالتزامها وتحول الوعود المعلنة الى دعم حقيقي للاصلاحات الضخمة التي أعتزم النهوض بها بقوة، صوب الاقتصاد السوقي مستخدما في ذلك كل الوسائل المتاحة للسلطة التنفيذية في أوكرانيا. إنني عندما خاطبت البرلمان الأوكراني يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، وتكلمت مؤيدا انضمام أوكرانيا الى معاهدة عدم الانتشار، كنت أعول بوضوح على وفاء شركائنا بوعودهم.

لقد آن الأوان لأن ندرك جميعا بشكل نهائي أن التنمية المستدامة ضرورية ليس فقط للحفاظ على نظم الأمن القائمة على الأصعدة العالمية والاقليمية والوطنية، بل أيضا لأنها شرط موضوعي لبقاء وتنمية حضارتنا بأسرها. إن قضايا التنمية بكل أبعادها تكتسي أهمية خاصة لأوكرانيا.

وهناك مجموعة كاملة من العوامل السلبية الموضوعية والذاتية التي أدت الى أن تجد أوكرانيا نفسها في مرحلة حرجة من تنميتها. والأزمة الاقتصادية الصعبة تعرقل عمليتي تكوين دولية مستقلة استقلالا حقيقيا والانتقال الى مجتمع ديمقراطي يسوده حكم القانون. وتفاقم هذه الأزمة يسبب انخفاضا في المستوى المعيشي للسكان. ونحن نرى أن السبيل الوحيد الممكن للخروج من هذه الحالة هو إجراء عملية إعادة تشكيل جذرية للآليات الاقتصادية برمتها والتنفيذ المتتابع لإصلاحات السوق في كل مجالات الانتاج.

لقد أصبح الوعي بالطبيعة الحرجة للحالة الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة في الدولة هو العامل الذي يتحتم الإسراع، بمشاركة خبراء صندوق النقد الدولي، بوضع برنامج للتغلب على الأزمة، وتحقيق الاستقرار للاقتصاد الكلي في أوكرانيا. ويتوخى برنامج الاصلاحات أولا وقبل كل شيء تحرير سياسات التجارة والأسعار، وخصخصة مؤسسات الدولة عن طريق برنامج شامل وملائم، وتطوير الأساس القانوني لاقتصاد السوق، وتوفير الاستقرار المالي بخفض العجز في الميزانية، وتنفيذ سياسة ائتمانية ونقدية صارمة ومحققة للتوازن.

وفي السنوات الأخيرة، وجه انتقاد لأوكرانيا بسبب المعدل البطيء لاصلاحاتها. وهذه هي الحجة التي سيقت لعدم منحها مساعدة خارجية كبيرة. وكان هذا الانتقاد منصفا الى حد ما. على أن الإصلاح الاقتصادي الجذري أصبح يمثل الآن إحدى الأولويات الرئيسية في أنشطة رئيس أوكرانيا وحكومتها. وما من بديل لهذا السبيل.

وتواجه أوكرانيا مهمة صعبة، ليس فقط في التغلب على الأزمة الاقتصادية بل أيضا في إثبات أنها دولة أوروبية ديمقراطية قادرة على توفير الرفاه لشعبها على مستوى مناسب والقيام بدورها كإحدى الدول الضامنة للاستقرار في المنطقة. ولا يفوتنا إدراك أن هذه المشكلة الرئيسية سوف تستعصي بالفعل على الحل بدون تقديم مساعدة أدبية وسياسية ومالية واقتصادية من قبل المجتمع الدولي. وحل تلك المشكلة أمر تتوقف عليه مصالح حيوية لكل من أوكرانيا والدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة.

وإن تنمية وتقوية أوكرانيا بوصفها دولة ذات سيادة من الناحية السياسية وقوية اقتصاديا أمر جوهري للمحافظة على السلم والاستقرار في القارة الأوروبية وفي العالم بوجه عام - وهما شرطان مسبقان هامان للتنمية الخالية من الصراع - ويجري بالتدريج فهم هذه الحقائق بوضوح في العالم، كما يتبين من المحافل المعقودة في نابولي ومدريد وواشنطن ووينيبيغ.

ويجب ألا يفوتني التأكيد على ما حدث في وينيبيغ، بكندا، من التقاء الدول المتقدمة النمو في العالم مع المؤسسات المالية الرئيسية، للمرة الأولى في التاريخ، في محفل خاص لا في محيط عام، لمناقشة المشاكل الإنمائية لبلد معين وإمكان تقديم المساعدة له. وهذا دليل على التغيرات التاريخية التي طرأت على الحالة الدولية والسعي للاستجابة الجديدة والفعلية لتحديات العصر. ونأمل أن يكون لنتيجة هذا الاجتماع أثر كبير على تقدم الاصلاحات، لا في أوكرانيا فقط بل في غيرها أيضا من البلدان الشيوعية السابقة.

ونحن نمضي في ممارسة أنشطتنا في المجال الدولي، وخاصة في الأمم المتحدة، على أساس أن ظهور صنف جديد من الدول - هي الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال - إنما هو حقيقة موضوعية قائمة نتجت عن انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي.

واثبتت تجربتنا أن التحول في مجموعة البلدان التي أشرت اليها، سيكون عملية تستغرق وقتا يتطلب جهودا كبيرة. وفي هذا السياق، نرحب بحقيقة أن مشاكل فترة التحول أصبح معترفا بها على نحو ثابت في الأنشطة الشاملة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وتبدي أوكرانيا تصميمها على المضي قدما في زيادة تكثيف التعاون في هذا المجال. ولذلك، ندعو الى صياغة توصيات في هذه الدورة للجمعية العامة،

تكون أكثر فعالية وتحديدا، فيما يتعلق بإدماج البلدان التي تمر بمرحلة انتقال في النظام الاقتصادي الدولي.

والاقتصاد الدولي المتكامل المستند الى مبادئ ديمقراطية السوق ينبغي أن يكون ناتجا عالميا لتنفيذ عمليات التحول. ومن الصعب تصور وجود نظم ديمقراطية تعمل بطريقة عادية دون الامتثال للأنظمة المتمدينة التي تحكم التجارة الخارجية.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن يبدي العالم بأسره كل ذلك الاهتمام بمناقشات جولة أوروغواي التابعة للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات). فللمرة الأولى في سياق الجهود الاقليمية والجماعية، تضع الدول الكبرى في الاعتبار مصالح البلدان الصغيرة والأقل نموا. وقد أدت المفاوضات الى توقيع الاتفاق، ولكنه لن ينفذ في المستقبل المباشر.

وتعتبر أوكرانيا إنشاء منظمة التجارة العالمية تطورا ذا أهمية كبرى، وهي تعتزم اتخاذ خطوات للانضمام لنظام الغات/منظمة التجارية العالمية، الذي نأمل أن يسهم في ايجاد تجارة مفتوحة وشفافة وخلق الفرص الاضافية لتحسين وصول المنتجات التصديرية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال، بما فيها أوكرانيا، الى السوق العالمية.

وأوكرانيا على استعداد للقيام بدور فعال في تنفيذ برامج اقتصادية وتقنية على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي في إطار الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. ونتوقع أن توجه البرامج الاقتصادية للأمم المتحدة بدرجة أكبر نحو الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وبالاضافة الى ذلك، فإن لهذه المجموعة من الدول هياكل اقتصادية كبيرة وامكانيات عملية وتقنية ضخمة. فإذا ما نفذت برامج ومشاريع الأمم المتحدة في هذه البلدان، فقد تترتب عليها نتائج ايجابية فورية. ومن جهة أخرى، فإن ادماج الدول التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي سيعزز توسيع مصادر التمويل للبرامج، بما في ذلك البرامج المنفذة في البلدان النامية.

وأود طرح بعض الأفكار فيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة - وهي أفكار سيعزز تنفيذها التنمية المستدامة تعزيزا كبيرا في الدول الأعضاء في المنظمة.

إننا نرى أن أول إسهام ملموس في سبيل تحقيق هذه الغاية سيكون تنفيذ المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة، التي يجوز للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقتضاها أن يمد مجلس الأمن بصورة دورية بما يلزم من المعلومات عن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق التي تشكل تهديدا محتملا للسلم والأمن الدوليين. ونعتقد أن هذا سيعزز تعزيزا كبيرا الدور الوقائي للأمم المتحدة.

إن التغيرات الجارية حاليا في الأمم المتحدة تتصل اتصالا مباشرا بأوضاع الميزانية والأوضاع المالية لأنشطة المنظمة. وسيكون من المتعذر، بدون إجراء اصلاحات جذرية في هذا الميدان، التغلب على حالتها المالية المعقدة. إن مبدأ القدرة على الدفع، وهو مبدأ يتردد الإعلان عن التمسك به على نطاق واسع، ينبغي أن ينفذ تنفيذا كاملا بطريقة عملية، سواء في تحديد الأنصبة المقررة للدول الأعضاء في الميزانية العادية أو في قسمة نفقات تمويل أنشطة حفظ السلم التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ومن الحيوي اتخاذ قرار سياسي الآن فيما يتعلق بهذه المسائل.

ولا يمكننا إغفال حقيقة ما للصراعات الحالية التي تنشأ في مختلف مناطق العالم من آثار سلبية سياسية واجتماعية - اقتصادية، ليس فقط بالنسبة للبلدان الداخلة فيها على نحو مباشر وإنما أيضا لدى الدول المجاورة.

وهناك مثال محدد على ذلك وهو أننا نعاني من خسائر مالية مفرطة نتيجة لانضمامنا، بحسن نية، الى نظام جزاءات الأمم المتحدة ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. إذ فقدت أسواق تقليدية؛ وتبددت روابط اقتصادية مع شركاء يوغوسلافيين؛ وتوقف عمليا نقل السلع بواسطة مجرى من المجاري المائية الرئيسية في أوروبا هو نهر الدانوب. ونتيجة لإنفاذ الجزاءات. يخسر اقتصاد أوكرانيا البلايين. وهذا عبء اضافي هائل على كاهل اقتصاد يعاني من حالة أزمة. ولذلك فإننا نناشد المجتمع العالمي، مرة أخرى، القيام بكل ما في وسعه لتقديم المساعدة الفعالة لتلك الدول التي تعاني نتيجة مراعاتها للجزاءات. وفي هذا الخصوص سنبذل كل جهدنا، لكفالة ألا تظل التوصيات المقدمة من الجمعية العامة الى المؤسسات الدولية النقدية والمالية مجرد حبر على ورق.

وختاما، أود الاشارة الى مشكلة تشيرنوبيل، المعروفة للجميع منذ وقت طويل. لقد أصبحت لكلمة "تشيرنوبيل" مؤخرا أصداء دولية واسعة. ويرجع هذا جزئيا الى القرار الذي اتخذه البرلمان الأوكراني مؤخرا بمواصلة تشغيل محطة الطاقة النووية في تشيرنوبيل. وقد روعي في ذلك ليس فقط الحالة الاقتصادية الصعبة لدولتنا وإنما أيضا عدد من الظروف الأخرى. وأولها كون القدرة الهندسية للطاقة الحرارية في أوكرانيا عاجزة عن تعويض إغلاق محطة الطاقة النووية في تشيرنوبيل.

إن الحل البناء لهذه المشكلات ممكن فقط من خلال تحديث شبكة الطاقة بأكملها في أوكرانيا. وتحقيق ذلك الآن دون دعم دولي واسع أمر يتجاوز إمكانياتنا. ونعتقد أن المسائل المتصلة بوحدات الطاقة النووية في تشيرنوبيل وإغلاقها ينبغي النظر إليها ليس بوصفها تدابير محلية، وإنما بوصفها تنفيذا لبرنامج دولي متكامل بشأن كارثة تشيرنوبيل وإزالة الآثار المترتبة عليها، حيث أن تشيرنوبيل، في قول علماء البيئة والفلاسفة، تمثل مشكلة ذات أبعاد عالمية. ونحن نعتمد في هذه المسألة على دعم الأمم المتحدة.

في العام القادم، سوف تحتفل الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين لإنشائها. وأود أن أذكر الفكرة الرئيسية في الاحتفال بالذكرى وهي "نحن شعوب الأمم المتحدة... المتحدون من أجل عالم أفضل". وبالنسبة لكل منا، يعني العالم الأفضل التنمية المستدامة لجميع الأمم، وهي مما لا يمكن تحقيقه إلا بالجهود المشتركة لجميع الدول من خلال تعزيز مبادئ الشراكة المتساوية والاحترام المتبادل.

وفي هذا الصدد، نقترح النظر في إمكان اعتماد وثيقة بعنوان "شراكة من أجل التنمية" في إطار الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي هذه الوثيقة نقترح بصورة خاصة مناشدة جميع الدول، كبيرها وصغيرها، أن تدع جانبا الشك والريبة والمطالب المتعارضة، باسم التنمية الاقتصادية المستدامة وتدليلا على التضامن مع قضية توطيد الأمن الدولي والعدالة والمساواة، وأن تعلن عن أهمية تطوير شراكة حقيقية وعلاقات متكافئة في جميع ميادين الحياة الدولية. إن أوكرانيا على استعداد للتوقيع على مثل هذه الوثيقة الهامة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس أوكرانيا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد ليونيد كوتشما، رئيس أوكرانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩٢ من جدول الأعمال

خطة للتنمية: اجتماعات عامة خاصة رفيعة المستوى للنظر في سبل تعزيز خطة للتنمية وإعطائها زخما سياسيا

(أ) تقرير الأمين العام (A/49/665)

(ب) مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/49/320)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ستعقد الجمعية العامة الآن، تحت البند ٩٢ من جدول الأعمال المعنون "خطة للتنمية"، وعملا بقرارها ١٦٦/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أولى الجلسات العامة الخاصة رفيعة المستوى للنظر في سبل تعزيز "خطة للتنمية" وإعطائها زخما سياسيا.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة الـ ٣٠، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، قررت أن يجري النظر في هذا البند من جدول الأعمال في جلسات استثنائية عامة رفيعة المستوى، وأن تجري بعد ذلك مفاوضات بشأن هذا البند في اللجنة الثانية.

وتقرير الأمين العام المعنون "خطة للتنمية" قد تم تعميمه في الوثيقة A/49/665. وفي هذا الصدد معروض على الجمعية أيضا مذكرة من رئيس الجمعية العامة متضمنة في الوثيقة A/49/320.

إن أهمية المداولة المتعلقة بخطة للتنمية التي تفتتح اليوم بالجلسات الاستثنائية العامة بشأن هذا الموضوع، معروفة للجميع. وفي البيان الاستهلالي الذي أدليت به عند تقلدي مهام منصبي كرئيس للجمعية العامة قلت بأنه:

"لا بد أن نستلهم في أعمالنا التضامن والتعاون اللذين يقوم عليهما الميثاق" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسة ١، ص ٣).

وأسفت أيضا لانتشار الفقر وتفاقم ظواهر الاستبعاد والظلم الاجتماعي، وهي أمور ليست فقط غير مقبولة أخلاقيا، بل هي تشكل أيضا تهديدا متزايدا للسلم والأمن.

وأشرت، أخيرا، إلى أن الأمم المتحدة، بالرغم من بعض أوجه القصور، ما زالت تشكل مؤسسة لا يستعاض عنها يمكنها أن تعمل في الآن نفسه من أجل تنفيذ الهدفين المترابطين المتمثلين في بناء السلم والسعي من أجل تحقيق تنمية مستدامة على المستوى العالمي.

لقد مر النظام الاقتصادي العالمي بتغيرات عملية خلال السنوات الـ ٥٠ التي مضت منذ اعتماد الميثاق وإقرار العناصر الأساسية لمنظومة الأمم المتحدة. فالفجوات الكبيرة والمتزايدة دوما التي نلحظها بين مستويات التنمية، داخل البلدان وفيما بينها، تبعث على شعور واسع بخيبة الرجاء في قدرة المنظومة على الوفاء باحتياجات عالم يمر بتغيرات سريعة.

ولكن كما أكدت في كثير من الأحايين ينبغي التخفيف من هذا الحكم بعض الشيء حيث توجد أمثلة كثيرة دللت فيها الأمم المتحدة وأجهزة المنظومة على استعدادها للتكيف وللابتكار ولتشجيع التغيير.

ولكن قبل افتتاح المناقشة وبغية وضعها في سياقها الصحيح، أود باختصار أن أعيد إلى الأذهان المراحل المختلفة لتفكيرنا بشأن صياغة خطة للتنمية.

أولا، تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٨١/٤٧ بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، طلبت من الأمين العام أن يقدم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، تقريرا عن خطة للتنمية. وقد قدم الأمين العام التقرير الأول عن خطة للتنمية في الوثيقة A/48/935 المؤرخة ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. وهذا التقرير الممتاز يبرز بصورة منطقية أبعاد التنمية الخمسة وهي السلام كأساس للتنمية، والاقتصاد كمحرك للتقدم، والبيئة كأساس لاستدامة التنمية، والعدالة كدعامة للمجتمع، والديمقراطية كأسلوب حكم جيد. كما يشير التقرير إلى ضرورة إنشاء إطار جديد للتعاون الدولي من أجل التنمية يكون أقوى وأكثر تناسقا بغية تحسين فعالية الأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة.

ثانيا، إن الجمعية العامة بموجب قرارها ١٦٦/٤٨ دعت رئيس الجمعية العامة إلى القيام بتشجيع إجراء مناقشات واسعة النطاق وتبادل للآراء استنادا إلى تقرير الأمين العام بشأن الموضوع. وتنفيذا لذلك القرار، ترأس سلفي، السفير إنسانالي، بمهارة جلسات الاستماع العالمية التي عقدت بشأن التنمية، التي يعترف الجميع بنوعيتها الرفيعة. والمذكرة التي أعدها رئيس الجمعية العامة، المنشورة في الوثيقة A/49/320 بتاريخ ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ تتضمن تقريرا عن جلسات الاستماع العالمية هذه.

إن جلسات الاستماع حققت ميزة تحديد عدد من القضايا البالغة الأهمية التي تتطلب حلولا عاجلة، وبشكل خاص تمويل التنمية؛ والصعوبات المتصلة بالتجارة الدولية؛ ومأساة افريقيا وخاصة عبء مديونيتها الخارجية القاتل؛ وأخيرا الصلة بين السلم والتنمية. إن جلسات الاستماع العالمية توصلت إلى استنتاج مؤداه أن من الضروري إدخال تغيير على كل من صياغة المشاكل الإنمائية العالمية ونظام التعاون الدولي من أجل التنمية.

وثالثا، تجدر الإشارة إلى أن الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قامت بتحليل متعمق لخطة للتنمية في شهر تموز/يوليه الماضي أثناء نظرها في تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع، الوارد في الوثيقة A/48/935.

ورابعا، في الفقرة ٥ من القرار ١٦٦/٤٨ طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم توصياته لمتابعة تقريره عن خطة للتنمية على مختلف الأصعدة المذكورة. وفي تقريره الأخير عن خطة للتنمية، الوارد في الوثيقة A/49/665 يقدم الأمين العام توصياته التي تستند إلى الأهداف الثلاثة التالية: إنعاش التعاون الإنمائي الدولي، وإقامة نظام إنمائي متعدد الأطراف يتسم بالفاعلية، وزيادة كفاءة الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وزيادة فاعليتها.

وبالنسبة لإنعاش التعاون الإنمائي الدولي، هناك حاجة إلى العمل سواء في سياق السياسات الوطنية للتنمية أو في السياق الدولي. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي إعادة التأكيد على تحسين أداء الاقتصاد الكلي للبلدان ورفاهة شعوبها باعتبار ذلك أولوية وطنية. إن هدف التنمية ينبغي أن يرتكز على الاستدامة وأن ينفذ في إطار من المشاركة المتينة بين السلطات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وعلى الصعيد الدولي، أبديت تعليقات هامة جدا، وأركز الاهتمام على ثلاثة منها بصفة خاصة.

إنني أشاطر تماما الرأي القائل بأن المعالم الخارجية للاقتصاد الكلي، مثل الوصول إلى الأسواق الخارجية، وإدارة الديون، والاستثمار المباشر، وتدفقات رأس المال، والوصول إلى التكنولوجيا، ينبغي أن تشجع أهداف التنمية. وفي هذا السياق، أرى أن مشكلة المديونية الخارجية ينبغي النظر إليها في ضوء جديد، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحالة الفعلية للبلدان المدينة. كذلك أدرك تمام الإدراك أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم التزاما ملموسا وفعالا بدرجة أكبر بافريقيا، التي لا تزال إحدى الأولويات الخمس لعمل الأمم المتحدة، وبأقل البلدان نموا. كذلك ينبغي أن يتصدى على النحو الواجب للحالة الخاصة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في الاتحاد السوفياتي السابق.

والعنصر الثاني الذي يثير اهتمامي يتعلق بالصلة بين نزع السلاح والتنمية، تلك الصلة التي تكتسي إلحاحا خاصا في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. ولهذا السبب أرى أن فكرة عقد جلسات استماع عالمية بشأن الصلة بين نزع السلاح والتنمية فكرة في محلها تماما.

والنقطة الثالثة في السياق الدولي التي اعتبرها حيوية هي أن ثمة توافقا حقيقيا في الآراء بشأن التنمية يجري الآن بناؤه تدريجيا على أساس المجموعة المتواصلة من المؤتمرات واجتماعات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وهذه العملية الدينامية الدولية الجديدة، التي كان من علاماتها نجاح مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية، والتي سيعززها مؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنمية المقرر عقده في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، هي في رأيي عامل ميمون لبدء حوار جديد بين الشمال والجنوب، حوار تتجلى فيه متطلبات التكافل بصورة محددة في إطار شراكة أكثر رشدا. وفي هذا الخصوص، لا يسعني إلا أن أؤيد فكرة عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية، ينظم في إطار الجمعية العامة وبالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز.

وفيما يتصل بإقامة نظام إنمائي متعدد الأطراف يتسم بالفاعلية، أرى أن التوصيات الرامية إلى تعزيز دور الجمعية العامة، سواء في تحديد المسائل الملحة الخاصة بتشجيع مفهوم متكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو تعبئة المجتمع الدولي لإعطاء شكل محدد لهذه الأهداف، تعتبر أساسية لصياغة إطار جديد للتعاون من أجل التنمية. وبالمثل فإن الإصلاحات المنتواة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ستساعده على القيام بصورة أفضل بدعم العمل المتعدد الأطراف لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وثالثا وأخيرا بالنسبة لتدابير زيادة كفاءة الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها، هناك ببساطة حاجة إلى إعطاء مضمون أكثر تحديدا للولاية الأصلية للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. والواقع أنه تجدر بنا الإشارة إلى أن رسالة ومسؤوليات الأمم المتحدة في مجال التنمية تنبع مباشرة من الميثاق، وأن الخبرة المكتسبة على مدى ٥٠ سنة من وجودها إنما تذكرنا بأن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون قوة حقيقية للسلام إلا إذا كانت أيضا قوة حقيقية للتنمية. لذلك مما لا غنى عنه في الوقت الحاضر إعادة الأنشطة الإنمائية إلى موقعها في مركز أنشطة الأمم المتحدة.

إن المناقشة التي تجري اليوم أثناء النظر في خطة للتنمية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار مختلف العناصر التي أثرتها هنا. وعلاوة على هذا فإنه مما يسهل من مناقشتنا أن ثمة توافقا في الآراء بشأن أولويات التنمية وأبعادها قد بدأ يظهر. ولقد بات من المعترف به، على ما يبدو، أن هذا التوافق في الآراء ينبغي أن يتجلى في إقامة إطار جديد للتعاون الدولي.

وأخيرا، أود أن أنوه بأن الجهود المبذولة في إطار هذه المؤتمرات الدولية الرئيسية بقصد إعادة انطلاق الحوار الدولي بشأن التنمية وتعزيز دور الأمم

المتحدة في هذا المجال قد اكتسبت زخما جديدا. وهذا الزخم ينبغي الحفاظ عليه، وإصدار التوجيهات السياسية اللازمة أمر متروك للدول الأعضاء الممثلة في جمعيتنا العامة.

لقد آن الأوان، إذن، للانتقال من الجانب النظري إلى الجانب العملي، ومن تجميع التقارير وتحليلها إلى وضع سياسات ذات توجه عملي، والسعي إلى تحقيق توافق مستدام للآراء. ويجدر بالمناقشة الجارية اليوم أن تسجل بداية مرحلة جديدة في عملية وضع خطة للتنمية.

وعلى أساس وفرة المعلومات والمقترحات الواردة في تقارير الأمين العام، وجلسات الاستماع التي عقدها السفير إنسانالي، والمداولات التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومناقشتنا العامة الأخيرة، يجب علينا أن نبدأ بتحديد سياسات - دولية ووطنية - وتدابير مؤسسية لمساعدتنا على التقدم صوب هدفينا الأساسيين وهما: وضع التنمية على رأس الأولويات الدولية، وإعطاء الأمم المتحدة دور القوة الدافعة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، على النحو الذي كان يقصده واضعو الميثاق.

إن هذا الشطر من الدورة أخذ يقترب من نهايته. ومع أن عملية إعداد خطة للتنمية سيظل من اللازم، على الأرجح، أن تستمر في العام المقبل، فينبغي لنا أن نبدأ العملية بالسرعة التي تتطلبها خطورة المشاكل التي يتعين حلها، والإمكانيات الفائقة الماثلة أمامنا.

هذا وأود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند ظهر اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أطلب إذن من الممثلين الراغبين في المشاركة في المناقشة أن يدرجوا أسماءهم في القائمة بأسرع ما يمكن.

السيد لعمامرة (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن خطة التنمية هي بوضوح وعن حق من أهم البنود المدرجة في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وإن إصدار تقرير الأمين العام، الذي طال انتظاره، يسجل نهاية عملية تحضيرية شاقة، وبداية المرحلة العملية - أي المناقشات والمفاوضات الحكومية الدولية التي تهدف إلى وضع التنمية، على نحو قاطع، في مقدمة شواغل وأولويات المجتمع الدولي بأسره.

وإنه لشرف وامتياز لي أن أتكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، وهي بلدان تعلق آمالا في محلها على العملية التي تستهلها جمعيتنا بهذه المناقشة. وأود، بادئ ذي بدء، أن أشكر الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على الاهتمام الخاص الذي أظهره لدى الاضطلاع بالولاية التي أوكلها إليه القرار ١٨١/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وعلى الجهود الشخصية التي بذلها. ونود أيضا أن نشكر جميع الذين ساعدوا في إعداد التقرير.

إن ميثاق الأمم المتحدة يتضمن، في المادة ٥٥ منه، تصورا للتعاون الاقتصادي والاجتماعي الدولي باعتباره نقطة انطلاق نحو السلم العالمي عن طريق تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضرورين لقيام علاقات سلمية وودية بين الأمم.

لقد أدت المواجهة بين الشرق والغرب، لفترة نصف قرن تقريبا، إلى منع الأمم المتحدة من تحقيق كل طاقتها الكامنة للتعاون الدولي من أجل التنمية. أما الآن، فإن القلقلة وعدم التيقن من مصائر الأمور اللذين نجما عن انتهاء الصرح القائم على قطبين اثنين في العلاقات الدولية قد أوجدا حاجة ملحة للعمل من أجل صون السلم والأمن الدوليين، وتوفير المساعدة الإنسانية.

ونتيجة جهد بذل في الوقت المناسب وكان ضروريا لاغتنام الفرصة التي أتاحها المسار غير المتوقع للعلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وسعيا إلى تكييف وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على التصدي لتحديات العصر الجديدة، وفرت للمجتمع الدولي خطة للسلام. وتلك المبادرة كانت بلا شك، صنيعا حسنا للأمم المتحدة. فأهمية المنظمة قد تأكدت عن طريق بعض المفاهيم الخارقة للحواجز في نص تقرير "خطة للسلام"، كما أن حيويتها المتجددة قد

تجلت في بعض حالات النجاح في الدبلوماسية الوقائية، وفي إحلال وتوطيد السلم.

ومع ذلك، فإن الحقيقة القاطعة هي أنه ليس بالإمكان إيجاد سلم دون تنمية. ومجموعة الـ ٧٧ التي لا تدخر جهدا - وهذا علة وجودها نفسه - في سبيل تعبئة المجتمع الدولي من أجل تعزيز التنمية، أخذت المبادرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بتوجيه طلب إلى الأمين العام، من خلال الجمعية العامة، لإعداد تقرير عن خطة للتنمية، يقوم على الالتزامات والاتفاقات التي تم التوصل إليها بالفعل، ويتضمن توصيات لتعزيز دور المنظمة وتمتين صلاتها مع مؤسسات بريتون وودز للنهوض بالتعاون الدولي من أجل التنمية.

وبناء على الخطوط التوجيهية هذه، المدعومة بتوافق الآراء في الجمعية العامة، باشر الأمين العام عمله. ولقد أدى إعداد التقرير المعروض علينا إلى اعتماد صيغ متبكرة لمشاورات متعددة الأطراف، قام بتنظيمها وتوجيهها بمهارة رئيس الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، السفير صمويل إنسانالي، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير ريتشارد بتلر. فجلسات الاستماع العالمية عن التنمية، التي عقدت برئاسة السفير إنسانالي، والمناقشة التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى رفيع، برئاسة السفير بتلر، قد أسهما في تقديم أفكار جديدة أثرت تفكيرنا على خطة للتنمية. ومجموعة الـ ٧٧ والصين أسهمت، في حزيران/يونيه الماضي، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الـ ٣٠ لإنشاء المجموعة، إسهاما سياسيا رفيع المستوى في الإعلان الوزاري الذي يتضمن آراءها حول هذا المحفل المقبل المتعدد الأطراف، وذلك استنادا إلى الأفكار التالية.

أولا، إن الأمم المتحدة، بسبب ما لها من طابع عالمي وهيكل ديمقراطي، هي الإطار المثالي لتشجيع التعاون الدولي على التنمية وتوجيهه نحوها، وذلك عن طريق إجراء حوار بناء وبذل جهود موسعة من أجل إيجاد شراكة حقيقية وعادلة. ومن ثم ينبغي أن تتيح خطة التنمية الفرصة لإعادة تركيز عمل الأمم المتحدة على مشاكل التنمية، مما يعالج الخلل الناجم عن التركيز على خطة السلام.

ثانيا، إن محتوى خطة التنمية يجب أن يكون كبيرا وذا توجه عملي. وبعبارة أخرى، يجب أن تتضمن أهدافا محددة بوضوح، وأن تقترح تدابير ملموسة. ولقد تم تحديد الأولويات، بما في ذلك، على الصعيد الوطني، تجدد النمو في بلدان العالم الثالث بوصفه القوة الدافعة لأي مسعى إلى تحقيق الرفاهية لشعوبنا، وعلى الصعيد الدولي، تحسين البيئة الاقتصادية الخارجية عن طريق إزالة جميع القيود التي تعرقل التنمية في بلدان العالم الثالث.

ثالثا، يجب على خطة للتنمية أن تحدد العلاقات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وتشجع تقسيم العمل بينهما بغرض كفالة التنسيق الصحيح بين أنشطتهما الإنمائية.

وبصفة مبدئية ورهن مراجعة النص فيما بعد، يسرنا أن ننوه بإيلاء تقرير الأمين العام الاهتمام المطلوب لبعض الشواغل التي أعربت عنها مجموعتنا. لقد لاحظنا بارتياح الأسبقية التي أوليت للتنمية التي تتطلب اتخاذ تدابير متواصلة وطويلة الأجل وجماعية وفعالة من جانب المجتمع الدولي ككل فضلا عن المنظمات الدولية. وينطبق نفس الشيء على التسليم بأن النمو الاقتصادي يمثل شرطا مسبقا للتنمية، والتأكيد مجددا على مسؤولية كل دولة في تقرير خياراتها الاقتصادية. وعلى المستوى الدولي، فإن التأكيد الذي وضع بصورة دقيقة على ضمان قيام بيئة اقتصادية دولية مؤاتية وموجهة نحو النمو، هو تأكيد يتماشى مع الموقف الثابت لمجموعتنا.

هذه هي المبادئ التوجيهية التي نشير إليها بالتقدير ويحدونا الأمل أن نتمكن من العمل بموجبها في إعداد خطة للتنمية توفق بين آمال أعضاء المنظمة ككل وترسم مجرى التعاون الدولي في المستقبل.

ومع ذلك يجب علينا أن نعترف بأننا لم نجد تركيزا كافيا في التقرير على تحديد أهداف ملموسة لضمان أن يكون التعاون الدولي في خدمة التنمية حقا، وخصوصا تنمية بلدان العالم الثالث. وبالتأكيد، فإن مضمون التقرير كان سيكون أكثر ثراء لو أنه أشار، حسب نص قرار الجمعية العامة ١٨١/٤٧، إلى مختلف الترتيبات والاتفاقات التي اعتمدها المجتمع الدولي بتوافق الآراء مع التأكيد على مسؤوليات شتى الشركاء في عملية التعاون. ولعله كان من الأنسب والأفيد

التصدي بحزم أكبر لمتطلبات التنمية من التمويل الدولي، وتقديم مقترح أكثر جرأة بشأن تحمل مسؤولية مشكلة المديونية الحاسمة.

كما أن التأكيد المجدد على الدور الحاسم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مجال تطوير أنشطة التعاون من أجل التنمية يلقى أشد الترحيب. إلا أن الأفكار المتعلقة بتحديد أدوار الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والوكالات الحكومية الدولية الأخرى، يجب تناولها بالحيطة الواجبة لضمان ألا يصبح المبدآن المتمثلان في العالمية والمساواة السيادية للدول موضع تشكيك على نحو يضر بهما.

وأخيرا، أكد التقرير على مختلف المجالات التي يمكن فيها تحقيق تعاون مثمر بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. فالمقترحات التي تضمنها التقرير في محلها إلا أنها كان يمكن أن تزداد قدرا لو عززت على نحو يكفل تكامل الوظائف حقا بين مختلف المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل التنمية.

إن تقرير الأمين العام يشكل إسهاما هاما في إعداد برنامج عمل للتنمية يشجع بصورة كبيرة على اتخاذ المنظمة للتدابير وهي تعمل بوصفها إطارا لمواءمة جهود الأمم من أجل تحقيق الغايات المشتركة التي نص عليها الميثاق. وكما هو الحال في أي جهد بشري، فإن التقرير قابل للتحسين وهو ليس جامعا بصورة حصرية لكل الخيوط الرئيسية للعمل وشتى الطرق والوسائل التي يمكن استخدامها للنهوض برفاه الجميع وبالرخاء الذي ينبغي تقاسمه في العالم كله. غير أن للتقرير ميزة تتمثل في أنه يدل على الطريق وعلى جميع ذوي النوايا الطيبة أن يبذلوا الآن جهدا للاضطلاع بمسؤولياتهم.

وبالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، اقترح على الجمعية العامة أن تقرر في هذه الدورة إنشاء فريق عامل رفيع المستوى يكون مفتوحا لجميع الوفود. على أن توكل إلى هذا الفريق مهمة دراسة وإثراء تقرير الأمين العام، والقيام على أساس أوسع قدر ممكن من الاتفاق بتطوير خطة للتنمية يمكن أن تعتمدها الجمعية العامة رسميا في جلسة تعقد على المستوى السياسي المناسب. ويحدونا الأمل في أن تتحقق هذه النتيجة في وقت مبكر يكفي لترك علامة مميزة على الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

السيد هنزي (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ونود أن نتوجه بالشكر إلى الأمين العام على تقريره المعنون "خطة للتنمية: توصيات"، والذي وصلنا قبل أيام معدودات فقط.

فمع مراعاة المقترحات العديدة التي قدمت من جانب رئيس الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن جانب الأفراد أو مجموعات الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة نفسها، أعد الأمين العام تقريرا موجزا ومختصرا وعمليا ـ يمكن أن يخطو بنا خطوة إلى الأمام، إلا أننا كنا نفضل توصيات ذات طابع تطبيقي أقوى. فالتقرير لبنة أخرى في إيجاد إطار أشمل للتعجيل بالتنمية، وخاصة من خلال منظومة الأمم المتحدة.

إننا نرحب بما ورد بجلاء في التمهيد والمقدمة، من أن هذا التقرير الثاني يستند إلى التقرير التحليلي الأول الصادر في أيار/مايو ١٩٩٤، أي أنه تتمة لذلك التقرير.

فالسلم كقاعدة والاقتصاد كمحرك للتقدم، والبيئة كأساس للاستدامة، والعدالة كدعامة للمجتمع والديمقراطية والحكم الصالح ـ هذه الأبعاد هي حجر الزاوية والأساس للتنمية. فاحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، شرط أساسي للتدابير التي تتخذها الحكومات. وخطة التنمية يجب أن تعترف بالصلات بين هذه المجالات المختلفة المترابطة فيما بينها والتي يشد بعضها بعضا.

ونحن، مثل الأمين العام، نشدد على أهمية دور الأمم المتحدة في ميدان التنمية وفي الترويج لـ "خطة للتنمية" كمكمل ضروري لـ "خطة للسلام".

إن العلاقات الاقتصادية العالمية تمر بعملية تغيير. فعولمة الاقتصادي تعني ضمنا أن الأحداث الاقتصادية في مختلف أرجاء العالم تترك آثارا داخلية تتجاوز قدرة الحكومات الوطنية على التحكم بها. ولذلك فإن التعاون المتعدد الأطراف في عدد متزايد من مجالات السياسة العامة يجب تعزيزه. فالعوامل والقرارات السياسية لها أثر متناقص على السياسات الاقتصادية التي ينبغي أن تستند، في جملة أمور، إلى

التضخم المنخفض، والإدارة المالية والنقدية الحذرة، والتكيفات الداخلية والخارجية السريعة والفعالة.

وثمة حاجة للتسليم بالتنوع المتزايد للعالم النامي وازدياد الفوارق بين البلدان النامية. فالعديد من البلدان النامية باتت الآن من الفاعلين الأساسيين في الاقتصاد العالمي وينبغي لها الاضطلاع بدور متزايد في جهود التعاون الإنمائي، وخصوصا بالنسبة للتعاون بين الجنوب والجنوب. وثمة حاجة أيضا للاعتراف بدور اللاعبين الجدد في التنمية، بمن فيهم اللاعبين غير الحكوميين. إن مكافحة الفقر تشغل مكان الصدارة في المساعدة الإنمائية. وينبغي لـ "خطة للتنمية" أن تولي أهمية خاصة لأقل البلدان نموا ولإفريقيا. وينبغي كذلك معالجة المشاكل الخاصة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

إننا الآن في خضم عملية مستمرة. والمؤشرات الكبرى التي عقدتها الأمم المتحدة ـ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ـ أعادت التأكيد على أهداف متفق عليها دوليا، وصاغت من جديد شراكة دولية قائمة على الاعتراف بالمصالح المتبادلة والمسؤولية والتضامن. وهذه المؤتمرات، إلى جانب مؤتمر القمة العالمية المقبل للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في كوبنهاغن والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في بيجينغ، سيكون لها أثر إضافي على منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وتجري حاليا مشاورات بشأن تمويل الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة بهدف وضع عملية التمويل على أساس مضمون ويمكن التنبؤ به. وفي العام المقبل ستقوم الجمعية العامة باستعراض الثلاث سنوات للسياسة العامة. ونحن نرى في خطة التنمية، بما فيها هذا التقرير الجديد (A/49/665)، دفعة ميمونة وإسهاما جاء في حينه لتعزيز عملية جارية بالفعل.

وفيما يتعلق بالفصول الرئيسية الثلاثة في التقرير، لا نريد أن نخوض في تفاصيل كثيرة، ولكننا نود أن ندلي بالملاحظات التالية:

إن إعادة تنشيط التعاون الإنمائي الدولي تتطلب إجراءات وطنية ودولية. ونود أن يتحقق توازن أكبر بين السياسات الوطنية والدولية اللازمة للتنمية. وعلينا أن نتذكر أن التنمية، كما يشير التقرير وعن حق، لا يمكن أن تنجح إلا إذا كانت تحركها أولويات وقدرات وإجراءات وطنية كافية. وفي هذا السياق، يسرنا أن التزام كرتاخينا يؤكد على أن البلدان النامية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن رفاه شعوبها. أما المساعدة الدولية فإنها تدعم الجهود الوطنية ولا يمكن إطلاقا أن تكون بديلا عنها.

وحينما نناقش خطة التنمية يجب أن يكون للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح دور مركزي. فنحن ينظر إلى هذه العناصر باعتبارها العوامل التي تقرر نجاح الجهود الإنمائية. ومن المهم أيضا إشراك القطاع الخاص في هذه الجهود ووجود سياسات محلية، اقتصادية واجتماعية وبيئية، سليمة. وكنا نود أن نرى في فقرات التقرير ذات الصلة مزيدا من التوصيات العملية للبلدان النامية، بشأن كيفية تحقيق ظروف إطارية مؤاتية للتنمية البشرية المستدامة.

وتتخذ حاليا إجراءات دولية للنهوض بتحرير التجارة على مستوى عالمي وعريض القاعدة. وقد شكل اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وإنشاء منظمة دولية جديدة، هي منظمة التجارة العالمية، توافقا دوليا في الآراء حول الفوائد المتبادلة لتحرير التجارة العالمية. والمناخ الدولي يبدو مؤاتيا حتى الآن.

ونفس الشيء يصدق على المعالجة الدولية لمشاكل ديون كل بلد على حدة. فلقد ألغيت الديون الرسمية لمعظم أفقر البلدان. وستبذل جهود لزيادة تحسين الاستراتيجية الدولية للديون. ومع ذلك، ما زال يتعين القيام بالكثير.

إن المساعدة الإنمائية الرسمية عامل هام في دعم التنمية، وبوجه خاص بالنسبة لأقل البلدان نموا. إلا أننا كنا نتوقع مزيدا من التركيز على التدفقات المالية الخاصة التي زادت بشكل ملموس في السنوات الأخيرة بالنسبة لعدد متعاظم من البلدان التي تنفذ إصلاحات اقتصادية. كما ينبغي أن نستكشف السبل والوسائل الكفيلة بتشجيع تدفقات القطاع الخاص إلى أقل البلدان نموا وبالذات في إفريقيا.

ونحن ندرس بعناية مختلف التوصيات المتعلقة بوضع نظام إنمائي متعدد الأطراف يتسم بالفعالية ويكون قادرا على مواكبة الترابط العالمي المتزايد.

والاتحاد الأوروبي قد التزم دوما بإعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من الوفاء بالدور الذي كلفه به الميثاق. وقرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ كان خطوة هامة نحو هذا الهدف. ونحن على استعداد للمشاركة في بحث مزيد من التحسينات، ولكن علينا أن ندرك أن إعادة تنظيم المؤسسات ليست عصا سحرية لحل المشاكل الإنمائية الدولية والإقليمية والوطنية، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن التعديلات ضرورية.

ويتشاطر الاتحاد الأوروبي الالتزام الذي أعرب عنه الأمين العام بضرورة أن تكون التنمية متمركزة على البشر، وأن تكون منصفة وقابلة للاستدامة اجتماعيا وبيئيا، وأن تعطي المنظومة أولوية لأهداف تمكين المرأة والقضاء على الفقر والتنمية الوقائية، وتنمية إفريقيا التي هي أفقر القارات وأكثرها عوزا.

إن التنسيق الوثيق والفعال، والقضاء على الازدواجية والتفتيت، وإيجاد صلة أقوى بين الإغاثة الطارئة والتنمية، والتنفيذ السريع والجريء للقرار ١٩٩/٤٧ الخاص بتحسين الأنشطة التنفيذية، هي بعض المهام الرئيسية التي تنتظرنا، وبصورة خاصة من أجل تعزيز أداء المنظومة في الميدان.

ختاما، يؤيد الاتحاد الأوروبي الاقتراحات الداعية إلى إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة تحت قيادة رئيس يتفق عليه، كأداة ممكنة لتسهيل العملية الجارية لتحديد خطة حقيقية للتنمية، بما في ذلك دور الأمم المتحدة فيها. ونحن على استعداد لأن نشارك مشاركة تامة في هذا الفريق، وأن نتعاون في صياغة قرار إجرائي بشأن كيفية المضي قدما بهذا العمل.

والاتحاد الأوروبي يشارك الأمين العام رأيه القائل بأن الدورة الخمسين للجمعية العامة ستوفر فرصة لائقة للبت في خطة للسنوات المقبلة يمكن أن تصبح في النهاية إطارا جديدا ومعدلا لشراكة جديدة ومحسنة في التعاون الإنمائي القائم على المصالح المشتركة والاحتياجات والالتزامات المتبادلة، وبيئة عالمية اقتصادية وسياسية متغيرة.

السيد سومافيا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود في البداية أن أشكركم، سيدي الرئيس، على ملاحظاتكم الاستهلالية، وعلى إشارتكم إلى بيانكم الافتتاحي أمام الجمعية العامة، الذي أشرتم فيه بوضوح إلى أهمية المناقشة التي نستهلها اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للعمل المنجز للنهوض بهذه المبادرة التي تأكدت أهميتها، على جميع المستويات السياسية، منذ أن قدمتها في الوقت المناسب تماما حكومة البرازيل في عام ١٩٩٢.

وأود على وجه الخصوص أن أشكر الأمين العام على تقريريه المتعلقين بهذا البند، وأن أعرب عن تقديرنا لتقرير رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، صديقنا السفير إنسانالي. فالمشاورات التي أجراها على نطاق عالمي أوجدت سبيلا لإقامة قنوات اتصال بين الأمم المتحدة والعالم أجمع؛ وهو سبيل ينطوي على إمكانيات عظيمة. وتقريره الخلاق والمبدع للغاية سيسهم إسهاما هائلا في المناقشات التي نبدأها اليوم.

أود كذلك أن أشكر السفير بتلر على المناقشات الرفيعة المستوى التي أجراها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعلى النتائج التي أسفرت عنها.

أخيرا، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به السفير لعمامرة منذ لحظات نيابة عن مجموعة الـ ٧٧، وبخاصة إشارته إلى الوثيقة التي صدرت عن الاجتماع الوزاري بمناسبة العيد الثلاثين للمجموعة.

إننا نعتبر هذه العملية السياسية والمفاهيمية عملية آتية في حينها ولا غنى عنها. فهي في حينها لأنها تحدث في لحظة تاريخية بالنسبة لمنظمتنا، حيث تنتهي مرحلة وتلوح المرحلة المقبلة في الأفق. وأثناء المرحلة المنتهية كان على المنظمة أن تصون السلم العالمي الذي يعرف تقليديا بأنه عدم وجود صراع مسلح. كان أكثر الصراعات العالمية لا إنسانية في التاريخ كله قد انتهى لتوه، وكانت القوة التدميرية للأسلحة النووية ترهب كوكبنا والمواجهة تطبع كل شيء بطابعها من العقيدة المذهبية إلى التجارة.

طوال ٥٠ عاما تقريبا، كرس هذا المحفل الكثير من طاقته للبحث عن مناخ الأمن في خضم صراعات

متصلة بإنهاء الاستعمار، والانعاش الاقتصادي، وسباق التسلح، والكفاح ضد الفصل العنصري، وخطر الدمار النووي. وإننا نعرف جميعا أن هذه المشاكل لم تحل جميعها.

وتجلبنا التغييرات السياسية الجذرية التي حصلت في العالم المعاصر، وما أصبح يتخذه الاقتصاد وتتخذه المشاكل الاجتماعية من بعد عالمي مسلم به، إلى المرحلة الثانية من بناء السلم. في هذه المرحلة الجديدة، يجب أن تولى للتنمية نفس الأولوية التي أوليت في المرحلة الأولى لتحييد الصراعات المسلحة أو أولوية أكبر منها.

لماذا ينبغي أن تولى هذه الأولوية للتنمية؟ أساسا، لأنه لن تكون هناك أي فرصة ـ على الإطلاق ـ للسلم والاستقرار في القرن الحادي والعشرين ما لم يتم استئصال التخلف من على وجه البسيطة. إن الديمقراطية لا تتماشى أخلاقيا مع الفقر الواسع الانتشار. والاقتصاد المفتوح القائم على التنافس تضعفه صفوف العاطلين الطويلة؛ والوئام الاجتماعي لا يمكن صونه في جو من عدم اليقين وانعدام الأمن.

هل يمكننا أن نغير هذه الحالة؟ ترى شيلي أن ذلك في إمكاننا، ولكن علينا لكي نفعله أن نبدأ بافتراض بديهي ألا وهو: أن المشكلة التي تتناولها "خطة للتنمية" هي أبعد بكثير من مجرد مسألة مساعدة الغني للفقير. إنها أساسا مشكلة مشتركة. إن انعدام الأمن هذا ظاهرة من ظواهر الترابط، ومشكلتنا، بصدق، هي أن هذا الترابط الحقيقي في عالم أصبحت شتى أموره تتخذ طابعا عالميا، لم يحظ بعد بالاعتراف الكامل. ففي العالم المتقدم النمو ما زال ينظر إلى مشكلة المساعدة الإنمائية على أنها من قبيل المعونة. وأصبحت تردد بصورة متزايدة عبارة "الإعياء في التنمية" الذي هو نوع من الكلل من مسألة لم تجد لها حلا. كما تظهر استجابات متطرفة يلقى فيها اللوم على البلدان النامية ذاتها عن المساوئ التي تحيق بالمجتمعات المتقدمة النمو، سواء أكانت تدعى الهجرة أم المواد الأولية الرخيصة ومنتجات التصدير، أم الأجور المنخفضة: قائمة طويلة من المسؤوليات تلقى على كاهل العالم النامي.

وأعتقد أنه لكي تكون هذه المناقشة عملية من المفيد أن نوضح أن التعاون الدولي من أجل التنمية ليس خيارا بل هو حتمية، وأمر لا مناص منه. والإعياء في التنمية هو استحالة. فليس أمامنا خيار سوى أن نواجه المشكلة، لأن بلدان الشمال لن تعرف أبدا الأمن الحقيقي إذا بقيت بلدان الجنوب وشعوبه مفتقرة إلى مثل هذا الأمن.

وعلينا في العالم النامي أن نسلم تماما بأننا نتحرك بسرعة صوب الأسواق العالمية، التي تختلف فيها قواعد اللعبة وشروطها عما كانت عليه في الماضي. إنه عالم مختلف عما كان عليه منذ ٥٠ عاما، بل مختلف حتى عما كان عليه منذ ١٠ أعوام. ولكننا ما زلنا نتخذ مواقف دفاعية للغاية ولا نبدي قدرة تذكر على مواجهة هذه التحديات بأسلوب جريء. وثمة عوامل حاسمة ثلاثة ينبغي أن ترشد جهود الأمم المتحدة في المستقبل لكفالة التنمية، باعتبارها الهدف الرئيسي للعقود القادمة.

أولا، من الواضح أن البشر هم محور مركز النشاط العالمي وأن الاهتمام بحقوقهم ورفاههم أصبح يكتسي أهمية متزايدة في عالمنا المتعدد الأطراف. إن عقد مؤتمرات معنية بقضايا الطفل، وحقوق الإنسان، والبيئة والتنمية، والسكان، والمرأة، والمستوطنات البشرية، والقمة الاجتماعية لدليل على السير على هذا الدرب. فهذه المؤتمرات هي محاولة لتحديد خطة الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين. وإذا ما أخذت هذه المؤتمرات ككل، وجدنا أنها تظهر بوضوح الحاجة إلى النظر إلى هذا الجانب من خطة التنمية الذي تناقشه اليوم. وهي تبرز أيضا الوجود المتزايد للمجتمع المدني كطرف رئيسي في العلاقات الدولية. ويجب أن نتعود على هذه القوة الجديدة ونضمن أننا قادرون على الاستجابة للتحديات الجديدة التي تواجه النظام.

ثانيا، إن بناء سلم دائم يفترض مسبقا إحراز تقدم في التنمية. وعلى حد قول الأمين العام، فإن التنمية يجب أن يكون موضوعها هو تحسين رفاه البشر وإزالة الجوع والمرض والجهل وتوفير العمالة المنتجة للجميع. إن النمو شرط لا بد منه لتحقيق ذلك.

وثمة توافق واضح في الآراء اليوم على أنه لا يمكن توطيد السلم ما لم تتحقق التنمية الحقيقية للجميع. ولكن هذه ليست الصورة المرئية دائما. فعندما ينظر المرء عادة إلى عمل الأمم المتحدة، خاصة من

الخارج، فإن ما يراه هو العمل والنشاط الهائلين لمجلس الأمن.

وأود أن أضرب مثالا للتدليل على الصلة بين قضية السلم وقضية التنمية. فلو حـُلت بطريقة سحرية في الأشهر الستة القادمة المشاكل التي يتناولها مجلس الأمن اليوم - وأكرر، بطريقة سحرية - لكان ذلك بلا شك نجاحا هائلا للأمم المتحدة والبلدان الأعضاء في مجلس الأمن وللمنظومة بأسرها. ولجلب ذلك سلما وهدوءا وأمنا عظيما للعديد من الشعوب في جميع أرجاء العالم. ولكننا جميعا في هذه القاعة نعلم تمام العلم أنه حتى لو تمت تسوية جميع البنود المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، فإن مشاكل الفقر، والبطالة، والانحلال الاجتماعي، والحمائية، والمديونية الخارجية، والتكنولوجيا ستظل قائمة.

هذه هي الصلة التي لا يمكن فصمها بين خطتي التنمية والسلم، لأن السلم لا يتألف فقط من حل المشاكل التي نبذل كل جهد لمعالجتها في مجلس الأمن. إن السلم هو في الحقيقة ما نناقشه هنا اليوم. ولكننا لم نتمكن حتى الآن من الإقرار بهذا الترابط العميق إقرارا تاما.

والعامل الثالث هو التغيير الحاصل على الساحة السياسية العالمية، الذي يوجد ظروفا ممتازة لبذل جميع الجهود الممكنة على الصعيد المتعدد الأطراف لتحقيق التنمية. وفي ضوء هذه التغيرات التي لا يمكن التنبؤ بها، اتفقنا مرارا وتكرارا، في عدد من الإعلانات، على أن ثمة مرحلة من توافق الآراء قد بدأت بالفعل، مما يثير أملا جديدا وتوقعات جديدة بأننا سنتمكن من التغلب على مشاكل التخلف.

لدينا العديد من الإسهامات الفكرية الصالحة لوضع خطة للتنمية. ولدينا إطار سياسي ممتاز للعمل. ولدينا مناخ مؤات لبلوغ توافق الآراء. والآن وقد استبدلت المواجهة التقليدية بين الشمال والجنوب بمفهوم المساعدة من أجل التنمية، فإن أمامنا فرصة تاريخية لم يسبق لها مثيل لكي نناقش هذا البند مناقشة وافية، وعلى الأخص لكي نحرز تقدما بشأنه بينما لا يزال المناخ مؤاتيا. إن توافق الآراء المتنامي بشأن نطاق مفهوم التنمية المستدامة، بما في ذلك أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية، يظهر أن التنمية عملية متكاملة ومن ثم يجب النظر إليها من جميع جوانبها وأساسا باعتبارها جهدا مشتركا.

وفي هذا السياق، يجب أن تحظى الاعتبارات الأخلاقية المرتبطة بمشكلة التنمية بأهمية أكبر. وبالتالي، يجب الإسراع بخطى هذه العملية حتى تكتمل، ويجب تكثيف الجهود الرامية الى دمج النهج المختلفة وتحقيق الاتساق بين المصالح المتنوعة.

لقد حدد الأمين العام في تقريره دور الأمم المتحدة في تعزيز الأنشطة التنفيذية. وعلى الحكومات أن تبدأ الآن المفاوضات حول المضمون السياسي لخطة التنمية. وفي هذه العملية ينبغي تحديد رؤيا متقاسمة عالميا لجميع جوانب التنمية وكيفية تحقيقها. ويجب السعي بطريقة مرنة الى توافق في الآراء يضم جميع المواقف المختلفة. ولذلك، فإن إبداء الاستعداد للحوار وروح المرونة هو منطلق أساسي لضمان نتائج طيبة.

على اننا إذا أردنا النجاح في هذه المهمة فلا بد لشعوبنا أن تفهم وتؤيد ما يجري التفاوض عليه هنا. إن من المشاكل المتعاظمة التي تواجهها منظمتنا أن مجتمعاتنا تشعر أنها لا تدري ما يجري مناقشته هنا. فالأحزاب السياسية، والبرلمانات، والشخوص الرئيسية في مجتمعاتنا - المدراء، والزعماء الدينيون، والنقابيون، والحركات الشعبية، والجهات الأخرى المنطلقة عن المجتمع الحقيقي - ليسوا على اتصال وثيق بالقدر الكافي بمهامنا اليومية.

وعندما نقول هنا إنه يتعين علينا البدء بالمفاوضات السياسية - فيما بين الحكومات - حول خطة التنمية، فإن ما نعنيه بالفعل هو اننا سنبدأ المفاوضات فيما بين ممثلي الدول والوزراء المعنيين. وهذا أمر طبيعي لأن هذه منظمة حكومية دولية. ولكن الحقيقي هي أن الإرادة السياسية الوطنية - العبارة التي نستخدمها كثيرا في بياناتنا - تعتمد على عناصر أخرى لا تشعر بصلة خاصة بالأنشطة الجارية هنا.

إن التحدي الكبير الذي تواجهه مناقشتنا لخطة التنمية يتمثل، على وجه التحديد، في تقريب قراراتنا من الحقائق اليومية التي تعيشها بلادنا. علينا أن نصغي، وأن نعطي نصائحنا. واعتقد اننا يجب أن نكون فخورين بما حققته الأمم المتحدة في هذين المجالين. ولكن علينا أن نعرف كيف ننشر هذه

المعلومات بشكل أفضل. ولو أن المجتمعات المدنية والسياسية في جميع بلداننا اضطلعت بمناقشة جميع جوانب خطة التنمية، لأصبحت قراراتنا قائمة على اطلاع أوفى ولاكتسبت طابعا تمثيليا أقوى ونالت، قبل كل شيء، تأييدا سياسيا أكبر بكثير. وسنصبح محطا للأبصار بدرجة أكبر، وقد تزداد الانتقادات نتيجة لذلك. ولكن ظهور ما نفعله في هذه القاعة الكبيرة، المكرسة للتفاهم الدولي، للعيان يسهم في تقوية الأمم المتحدة بأكثر مما يسهم في ذلك انعدام الأوامر القائم حاليا. وإذا كانت هناك انتقادات فإنها ستعزز ما نفعله هنا ولن تضعفه.

وأخيرا، نحن نعتقد أنه يجمل بنا أن ننجز عملنا هنا في موعد يتوافق مع الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة، حتى تصبح هذه الذكرى رمزا لاستهلال مرحلة جديدة من عملنا يكون الإنسان محورها.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تود وفود برزخ أمريكا الوسطى - بنما والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس - أن تتناول الكلمة اليوم حول البند ٩٢ من جدول الأعمال، المعنون "خطة للتنمية". وفي هذا السياق، نؤكد من جديد تأييدنا التام للإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ونود أيضا أن نهنئ الأمين العام على التقريرين الممتازين اللذين ينمان عن تفكير سليم أي على التقريرين الواردين في الوثيقتين A/48/935 و A/49/665 المقدمتين وفقا للقرار ١٨١/٤٧، الصادر عن الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢.

في هذه السنة، وبينما تقوم الدول الأعضاء بالإعداد للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، لا بد لنا أن نركز جهودنا على معالجة المشاكل التي تعاني منها الشعوب التي نمثلها هنا. ولهذا، فإننا نؤيد بالكامل الدعائم الخمسة التي حددها الأمين العام كتوصيات عامة للنهوض بالتنمية: السلم، والتقدم الاقتصادي، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية.

إن التنمية، وإن ظلت مطمحا لمجتمع الأمم، لم تكن تحظى بالأولوية العليا في العقود الماضية. ونحن ندرك الظروف الدولية التي كانت تنصب فيها جهود الأمم المتحدة على إقرار السلم والأمن. واليوم، وبينما تقع أحداث جديدة في شتى أرجاء العالم، هناك حاجة ماسة الى إقامة توازن في العلاقات الدولية، التي لم تعد تتحدد بالصراعات وحدها، بما فيها الصراعات السياسية، بل أيضا بالتنمية التي ترمي الى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية للبشرية من خلال التحول الاقتصادي والاجتماعي. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تسريع معدل النمو الاقتصادي في البلدان النامية لتوفير المزيد من مصادر العمالة، وتخفيف حدة الفقر، وتحسين توزيع الدخل بكفالة المزيد من تكافؤ الفرص. ونذكر الجمعية بأنه إذا استمر الفقر في الانتشار، وإذا أغفلت رفاهية الإنسان، فإن التوترات الاجتماعية ستعرض للخطر الاستقرار النسبي القائم اليوم في بعض مناطق العالم.

إن بلدان امريكا الوسطى، بوصفها بلدانا نامية، تنفذ برامج واسعة النطاق للتكيف الاقتصادي بغية ضمان فتح أبواب الأسواق العالمية لتجارتها. ولكن إذا لم يحدث انفتاح متبادل لأسواق الجنوب والشمال فإن هذا السياق العالمي الجديد لن يساعد البلدان النامية على الحصول على الموارد الضرورية لمكافحة الفقر، كما انه لن يسمح لبعض البلدان الصناعية بالحفاظ على الانتعاش الهش الذي تشهده الآن اقتصاداتها.

لقد نوقشت هذه المشاكل وقدمت بعض المقترحات حول الجوانب المؤسسية لخطة التنمية خلال الجزء الرفيع المستوى من المضمونية الأخيرة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأثناء جلسات الاستماع العالمية المعنية بالتنمية. وفي هذا السياق، ترى أمريكا الوسطى ضرورة قيام علاقات عمل أوثق بين مؤسسات بريتون وودز، وبين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

لقد اختارت امريكا الوسطى سبيل السعي من أجل السلم العادل والدائم في المنطقة. ومن هنا فإن حكوماتنا تنظر الى اقرار الطابع الديمقراطي في عملياتها بوصفه حلا للاختلالات المالية والاقتصادية الكلية وكطريقة للتخفيف الجزئي من حدة الفقر، وبذلك ترسي أسسا لسلم دائم.

وتشعر أمريكا الوسطى بالامتنان للتعاون الدولي الذي يسر لنا، ولا يزال ييسر لنا، الى جانب جهود

شعوبنا وحكوماتنا، اجتياز المراحل الرئيسية التي بينها الأمين العام في "خطة للسلام". ولن نتمكن الآن من تعزيز السلم من خلال برنامج حقيقي للتنمية، إلا بالاعتماد على الالتزام القوي من قبل حكوماتنا وجميع قطاعات المجتمع المدني، الى جانب تضامن المجتمع الدولي. وأود، في هذا السياق أن استشهد بما جاء في الإعلان الذي أصدره رؤساء امريكا الوسطى في القمة الرابعة عشرة للمنطقة دون الإقليمية التي عقدت في غواتيمالا في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ من:

"إن امريكا الوسطى تتيح الظروف الضرورية لإقامة علاقة الاعتماد المتبادل بين خطة للسلام وخطة للتنمية وجهودنا، جنبا الى جنب مع التعبير المحدد عن التضامن الدولي، ستمكننا من جعل منطقتنا نموذجا لحل الصرعات بما يوطد السلم والديمقراطية من خلال التنمية المتكاملة".

وفيما يتعلق بموضوع الدين الخارجي، فإن امريكا الوسطى تؤيد ما ذكره الأمين العام في تقريره من أنه:

"يجب أن يعثر المجتمع الدولي على حل لقضية أحبطت جهود التنمية مدة عقدين، ألا وهي قضية الديون." (A/49/665، الفقرة ٢٦)

ويمضي التقرير الى القول بأن:

"إصلاح أحوال البلدان التي تعاني من أزمة الديون يقتضي تخفيضا كافيا ودائما في حجم الديون." (المرجع نفسه، الفقرة ٢٧)

وبعد سنتين بالكاد من قمة الأرض في ريو دي جانيرو في البرازيل، اجتمعت شعوب وحكومات امريكا الوسطى، إحياء لروح جدول أعمال القرن ٢١، في ماناغوا بنيكاراغوا في ١٢ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، لغرض وحيد هو بناء نموذج للتنمية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية لضمان التنمية المستدامة للمنطقة.

ونظرا الى الانجاز التام للاتفاقات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، فإنني أود الإشارة الى مفهوم التنمية المستدامة الذي اعتمد في القمة الايكولوجية، والذي يجري تطبيقه على منطقة امريكا الوسطى في سياق خصائصها المميزة وسماتها الخاصة:

"إن التنمية المستدامة عملية تغيير تدريجية في نوعية حياة الإنسان. إنها تجعل الإنسان مركز التنمية وموضوعها الأولي بواسطة النمو الاقتصادي المقترن بالانصاف الاجتماعي وتحويل وسائل الانتاج وأنماط الاستهلاك، وفيها الحفاظ على التوازن البيئي ونظام دعم الحياة في المنطقة. وتنطوي هذه العملية على الاحترام الإقليمي والوطني والمحلي للتنوع الإثني والثقافي، علاوة على تدعيم المشاركة التامة للمواطنين في تعايش سلمي ووئام مع الطبيعة وبدون إلحاق ضرر بنوعية حياة الأجيال المقبلة".

ولإيجاد حلول للمشاكل المعقدة الخطيرة التي تواجه منطقتهم، رسم رؤساء منطقة امريكا الوسطى برنامجا لاسترداد السلم وتحقيق المصالحة الداخلية. وقد بدأ تطبيق البرنامج ولما يمض وقت يذكر على توقيع اتفاقات اسكيبولاس. وقد تم الوفاء بجوهر الاتفاقات، إلا فيما يخص السلم في غواتيمالا الذي لا يزال قيد التفاوض.

لقد اتصف عقد الثمانينات في منطقتنا بإنفاق عسكري مفرط. ونحن نتفق في هذا السياق مع التعليقات الواردة في الفقرة ٣٣ من تقرير الأمين العام، خاصة القول بأن:

"الإنفاق العسكري المفرط يلحق وعواقبه أشد الضرر بأهداف التنمية." (المرجع نفسه، الفقرة ٣٣)

ولا يزال شبح ذلك العقد يطارد امريكا الوسطى في الوقت الحالي. فلا تزال مئات الألوف من الألغام البرية مبعثرة في كافة أراضي امريكا الوسطى. واننا نؤيد قول الأمين العام بأنه:

"يجب الاضطلاع بمزيد من التحليل المقارن المستفيض للميزانيات العسكرية والاجتماعية. وتعد الألغام الأرضية عقبة كأداء أمام التنمية، فهي تحصد الأرواح وتحول دون استعمال الأراضي بصورة منتجة. وينبغي إعلان

حظر كلي على نطاق العالم على إنتاج ونقل الألغام الأرضية ومكوناتها." (المرجع نفسه)

ويجري استهلال مرحلة جديدة على اثر الإعلان عن أولويات المنطقة في القمة الرئاسية الخامسة عشرة التي عقدت في غواتيمو بكوستاريكا في ١١ و ١٢ آب/أغسطس من العام الحالي. لقد اتخذ تحديد الأولويات شكلا محددا في "التحالف من أجل التنمية المستدامة" وتوقيع التعهدات البيئية في نيكاراغوا، وجاء المؤتمر الدولي للسلم والتنمية في امريكا الوسطى معززا لذلك. فقد استكملت فيه حلقة حوار تفتتح بها مرحلة جديدة بين الحكومات، وفيما بين الحكومات وشتى قطاعات مجتمع امريكا اللاتينية، ومنظمات التكامل والمجتمع الدولي. وهذه العلاقة ستيسر تفهما أكبر للمشاكل التي تواجهنا ونحن ندنو من القرن المقبل مما سيمكننا من أن نعيد تعريف التعاون والتضامن الدوليين على نحو يلبي احتياجات وطموحات التنمية المستدامة التي حددت في إعلان تيغوسيغالبا وفي "التعهدات من أجل السلم والتنمية"، وهما الوثيقتان اللتان اعتمدتا في ذلك المؤتمر ووقعتا في تيغوسيغالبا في هندوراس في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر من العام الحالي.

اسمحوا لي أن أعيد التأكيد على التوسع المستمر الجاري في الجهود التي تبذلها دولنا لتعزيز السلم والديمقراطية والعدل الاجتماعي، وقبل كل شيء، النهوض بالبيئة التي نعيش فيها، بحيث تستطيع شعوبنا أن تعيش في الظروف الكريمة التي تستحقها كبشر.

وختاما، أود أن استشهد بالكاتب والفيلسوف بوركي كوكران الذي قال:

"هناك ما يكفي كل فرد. إن الأرض أم سخية، وستوفر الطعام بوفرة لأطفالها إذا ما أفلحوا تربتها بروح من العدل والسلم."

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب لكم يا سيادة الرئيس عن امتنان الوفد البرازيلي على ملاحظاتكم الاستهلالية بشأن هذا البند من جدول الأعمال. لقد شددتم عن حق، بوصفكم رجل دولة من افريقيا، على أن إعداد خطة للتنمية أمر له أهميته البالغة، ليس فقط لجميع الدول الأعضاء، من الشمال والجنوب على حد سواء، وإنما لمستقبل الأمم المتحدة أيضا. ولقد حددتم، بشكل صحيح جدا، العناصر الرئيسية لما ينتظرنا من عمل، وأفصحتم عن منطلق لمداولاتنا يحظى حقيقة بتوافق الآراء. لقد أشرتم الى سلسلة المؤتمرات الدولية التي تعالج قضايا التنمية، والتي يحسن أن يكون من بينها فعلا مؤتمر دولي عن تمويل التنمية. وتكلمتم في الوقت نفسه عن إطار جديد للتعاون الدولي وعن الحاجة الى إبقاء الأمم المتحدة في قلب هذه العملية. ويشارككم وفدي فيما أعربتم عنه من شواغل وأفكار.

منذ أقل من عامين اعتمدت الجمعية العامة، بتوافق الآراء، قرارا يخفي إيجازه أهميته. ففي القرار ١٨١/٤٧، طالب الأعضاء الأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، بتقديم رؤياه عن دور الأمم المتحدة في ميدان التنمية، وذلك عن طريق تقديم مقترح لخطة للتنمية. وهذه المبادرة تبرهن على نحو قاطع أن أعضاء المنظمة مقتنعون بالحاجة الى إعادة التفكير على نحو جدي في مفاهيم التعاون الدولي من أجل التنمية، والدور الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة.

وبعد مرور عامين، ها هو قدر كبير من العمل قد أنجز في هذا المسعى المشترك. ويتعين علينا أولا أن نعترف بجهود الأمين العام الذي اضطلع بهذه المهمة الشاقة الموكولة إليه. وقد قام بذلك عن طريق عملية تفاعل مع الدول ومع العناصر الأخرى الفاعلة ذات الصلة.

لقد تضمنت هذه العملية الممتدة، في بدايتها استطلاع آراء الحكومات، ثم تلا ذلك تقرير أولي قدم الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وبعد ذلك أدت التغذية الاسترجاعية من الدول الأعضاء الى تشخيص شامل لمتطلبات البنية الأساسية اللازمة للتنمية ولدور الأمم المتحدة في المسائل الإنمائية.

وعلى هذا الأساس، شاركنا في مناقشتين مثمرتين بدرجة عالية خلال السنة الحالية هما جلسات الاستماع العالمية المعنية بالتنمية، ومناقشات الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن جلسات الاستماع التي نظمها السفير صمويل انسانالي، رئيس الدورة الثامنة والأربعين

للجمعية العامة، تنفيذا للطلب الوارد في القرار ١٦٦/٤٨، قد شكلت تجربة مبتكرة ومفيدة للغاية مكنتنا من الاستماع الى، ومناقشة، آراء شخصيات بارزة قدمت مناظير جديدة لمداولاتنا. ونحن ممتنون للسفير انسانالي على قيادته الشخصية لتلك المبادرة.

كما أتاح الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي فرصة حميدة أخرى لإجراء تبادل متعمق للآراء. ونود أن نعلن عن تقديرنا للسفير ريتشارد بتلر، الذي قام، بصفته رئيسا للمجلس، بتركيز وتوجيه مداولاتنا، وبالسعي جاهدا باستمرار للنهوض بحوار حقيقي بين الدول الأعضاء.

وفي الأسبوع الماضي، عندما افتتح الأمين العام المرحلة الختامية لهذه المناقشة المفاهيمية وتبادل الآراء، قدم لنا تقريرا إضافيا بشأن خطة التنمية. ويتضمن هذا التقرير سلسلة من التوصيات. وهذا التقرير لم يصدر إلا منذ وقت قريب جدا بحيث يتعذر علينا إبداء تعليقات مفصلة عليه في هذه المرحلة. غير أن التحليل الأولي، يبين أنه يوفر عناصر جديدة هامة بالنسبة لمناقشتنا. ومع ذلك، فإن أوجه التقدم الواضحة في جزئه الذي يغلب عليه الطابع الوصفي لم تضاهيها تماما تحسينات مماثلة في الأجزاء ذات التوجه العملي.

وأود، في هذه المرحلة من مداولاتنا، أن أركز على عدة عناصر. غير انني قبل الشروع في ذلك، أود أن أعرب عن تأييد البرازيل للإعلان الوزاري الصادر عن مجموعة الـ ٧٧ يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر الماضي، وللبيان الذي أدلى به اليوم بالنيابة عن تلك المجموعة السفير لعمامرة ممثل الجزائر. إن الآراء والمقترحات التي طرحت اليوم بشأن خطة للتنمية انما تكشف عن نهج بناء واسع الأفق ولا شك في أننا سنظل نعتبر تعزيز دور الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي هدفا مشتركا لنا جميعا.

لقد كان التصور السائد بأن الأمم المتحدة يجري إغفالها بحيث تترك على نحو متزايد على هامش القضايا الرئيسية المدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي دافعا أساسيا للإقدام على مبادرة وضع خطة للتنمية. وهذا التهميش كان ناجما عن رأي تقول به عدة دول مؤداه أن هذه المسائل الأساسية يجب أن تترك للمنظمات الدولية القطاعية الملائمة، كما كان ناجما عن ميل داخل الأمم المتحدة الى التركيز على المسائل المتعلقة بالسلم والأمن من ناحية، وفي الساحة الاقتصادية، من الناحية الأخرى على الأنشطة التنفيذية والمساعدة الإنسانية على وجه التحديد.

لقد أدى هذا التركيز الى خطأ يتمثل في اعتبار التعاون الدولي من أجل التنمية مرادفا للأنشطة التنفيذية. وفي هذا السياق، يبدو لي أنه ليس من قبيل المغالاة بحال التذكير بكلمات الميثاق حيث يحدد في الفقرة ٣ من مادته الأولى أحد مقاصد الأمم المتحدة على أنه:

"تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية."

وينص في الفقرة ٤ من نفس المادة على جعل الأمم المتحدة:

"مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة."

تبين هذه الأحكام بجلاء أن الأمم المتحدة هي المحفل الذي يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى فيه الى إيجاد توافق آراء حول الوسائل التي يمكن بها النهوض في البيئة الاقتصادية الدولية بأحوال تمكن كل دولة من ضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعبها. وغني عن البيان أن هذه الولاية أوسع بكثير من مجرد توفير الدعم التقني والمالي للبلدان النامية، وهو دعم وإن كان أساسيا بالنسبة لبلدان عديدة، لن يشكل مطلقا إطارا كاملا أو شاملا للبيئة التي يمكن أن تتحقق فيها التنمية.

لقد أشار وكيل الأمين العام نيتين ديساي، في بيانه الاستهلالي أمام اللجنة الثانية أثناء مناقشتها العامة، الى تحليل أجرته مؤخرا مجلة "الايكونوميست" للعلاقات الاقتصادية الدولية. وقد أبرز هذا التحليل ظروف الاقتصاد العالمي المتغيرة تغيرا شاسعا، والتي يزداد فيها الآن اعتماد اقتصادات البلدان الصناعية على روابط التجارة والاستثمار مع البلدان النامية.

تظهر الدراسة انه لم يعد بالإمكان النظر الى مسائل مثل الوصول المحسن الى الأسواق، وإعادة جدولة الديون وتخفيضها، وزيادة التدفقات المالية من منظور التسهيلات التي يمنحها الأغنياء للفقراء، بل يجب أن ينظر إليها على انها استثمار سليم لاقتصاد عالمي أكثر دينامية لصالح الجميع. هذا هو مفهوم ظاهرة "العولمة" الذي ينبغي أن تسترشد به في صياغة خطة للتنمية بوصفها إطارا جديدا للتعاون الدولي من أجل التنمية.

ومن الواضح تماما انه لا يمكن، ولا ينبغي، للأمم المتحدة أن تستحوذ على مهام المنظمات الدولية الأخرى في الميدان الاقتصادي. لقد قيل الكثير عن المزايا المقارنة لتلك المنظمات. ومن الواضح، أن هذه المزايا يجب أن تحترم. ومع ذلك، هناك حاجة أساسية للاستفادة الكاملة من المزايا المقارنة للأمم المتحدة، ومن بين هذه المزايا يجدر التذكير بالعضوية العالمية والاجراءات الديمقراطية لصنع القرار، والولاية الواسعة النطاق التي تمنح الأمم المتحدة دورا فريدا في الاضطلاع بهذه المهمة، لانها تسبغ على المنظمة أهلية التصرف لصالح المجتمع الدولي ككل في بحث القضايا المتعددة التي تنطوي عليها المناقشة الانمائية واتخاذ القرارات العادلة بصددها، مع المراعاة التامة للعلاقات المعقدة فيما بينها.

في أوائل هذه السنة عمم وفد بلادي ورقة معنونة "نهج برازيلي حيال خطة للتنمية: إسهام في المناقشة الجارية في الأمم المتحدة". وتتضمن هذه الورقة آراء محددة بشأن العناصر الأساسية لخطة التنمية. ولا أعتزم أن اعيد إعلان تلك الآراء اليوم، لكنني أود أن أؤكد من جديد إدراكنا لحقيقة مؤداها أن خطة التنمية، إذا أريد لها حقا أن تعبر بجلاء عن توافق آراء جديد بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية، يجب أن تشمل في صميمها ما يسمى بالقضايا الاقتصادية الصعبة المتمثلة في التجارة، والتوجه الاقتصادي والإقليمي، والتوجه الاقتصادي المتعدد الأطراف، والتدفقات المالية، ونقل التكنولوجيا.

وهذه المجالات قد تناولتها المناقشات والتقارير المتعلقة بخطة للتنمية، التي أشرت اليها من قبل. غير أن هذه العملية كانت بالضرورة ذات طبيعة استكشافية. وقد آن الأوان لأن نبدأ مرحلة جديدة في مداولاتنا نسعى فيها استنادا الى المدخلات القيمة التي تولدت حتى الآن، الى إعطاء تعبير ملموس لهذه الرؤية الجديدة لتعاون دولي حقيقي. وفي هذا الصدد، يرى وفد بلدي أنه ينبغي لنا أن نتفادى تحديد مواعيد نهائية مصطنعة لمثل هذه المهمة الطموحة. ويبدو من المستصوب أن نسعى، كما ذكر السيد لعمامرة ممثل الجزائر صباح اليوم، الى إيجاد آلية حكومية دولية ملائمة لتحليل الكم الهائل من المفاهيم والأفكار والمقترحات المنبثقة عن المرحلة الاستكشافية والتي توفر الى جانب الاتفاقات والالتزامات المعتمدة بتوافق الآراء في إطار الجمعية العامة ومؤتمرات الأمم المتحدة، الأساس المضموني لوضع خطة التنمية.

ويمكن لبرنامج عمل مثل هذه الآلية أن يتضمن في البداية تحديد المجالات الأساسية التي ينبغي تناولها في خطة التنمية. وهذا في رأي وفد بلدي هو المهمة الرئيسية في هذه المرحلة. وينبغي أن يركز البرنامج بعد ذلك بشكل أكثر تحديدا على دور وأهداف الأمم المتحدة في كل من هذه الميادين، بما في ذلك صلة الأمم المتحدة بالمنظمات الدولية الأخرى التي لها ولايات في تلك الميادين. وأخيرا يمكن للبرنامج أن يبحث أية تغييرات مؤسسية قد تكون لازمة في هيكل المنظومة.

وكان وزير العلاقات الخارجية في البرازيل السيد سيلسو أموريم قد اقترح في بيانه عند افتتاح المناقشة العامة للدورة الحاليـــة للجمعية العامة الدعوة الى عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالتنمية في وقت ملائم من أجل العمل في إطار مفاهيمي أعم على إدماج المبادرات والبرامج المتفق عليها في الجمعية العامة والمؤتمرات القطاعية في توليفة واحدة متماسكة.

ويرتبط هذا المقترح بحكم طبيعته بمقترح إعداد خطة للتنمية وهو يستهدف توطيد هذه العملية. ويرى وفد بلدي أن مثل هذا المؤتمر سيكون المحفل الملائم لاعتماد صك يكون له النطاق والآثار البعيدة المدى المتوخاة لخطة التنمية. إن أمل وفد بلدي ورجاءه هو أن يحظى هذا الاقتراح من الآلية الحكومية الدولية التي ستواصل مسيرة وضع خطة التنمية بما هو جدير به من النظر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد كليمنت روهي وزير خارجية غيانا،

الذي سيتكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية وسورينام.

السيد روهي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، من دواعي الشرف العظيم لي أن أحييكم وأن أخاطب هذا الاجتماع رفيع المستوى بشأن البند ٩٢ من جدول الأعمال "خطة للتنمية". وأنا أفعل ذلك باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الجماعة الكاريبية التي هي أعضاء في الأمم المتحدة. وهذه الدول هي: أنتيغوا وبربودا، وبربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وجزر البهاما، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، وغرينادا وبلدي غيانا. كما أني أتكلم بالنيابة عن سورينام.

ونرحب ترحيبا حارا بكلمتكم الاستهلالية في المناقشة حول هذا البند، ويسعدنا أن نراكم تترأسون مداولاتنا الحالية.

ونعرب عن تقديرنا للأمين العام على الجهود التي بذلها لشرح الوثيقة A/49/665 علينا، وتتشاطر وفودنا مشاعر التقدير والتأييد للآراء التي أعرب عنها ممثل الجزائر، الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧.

ونرى أنه من المناسب أن تعالج هذه المسألة البالغة الأهمية في سياقها التاريخي والراهن الصحيح. فاشتراك الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تشجيع التنمية مستمر الآن لعقود عديدة. وخلال تلك الفترة، طرح العديد من المبادرات التي تهدف كلها في النهاية الى إعطاء أكبر تأثير لعملنا الرامي الى تحقيق هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعاون الدولي المعزز. وعلى ذلك، فإن المناقشة الحالية ليست جديدة، ولكن ينبغي أن تنبني على القدر الوفير من التدابير والخبرات التي تركزت الى حد كبير في الأمم المتحدة ومحافل حكومية دولية أخرى.

والواقع أن هذا الموضوع في تجسيده الحالي قد سجل تاريخا خاصا به. وهناك آراء كثيرة تم الإعراب عنها مباشرة الى الأمين العام، كما أن هناك وثائق أخرى صدرت استجابة لقرارين اتخذتهما هذه الجمعية العامة. وفي أوائل العام الحالي شهدنا عقد جلسات الاستماع العالمية المعنية بالتنمية، والمناقشة رفيعة المستوى التي جرت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهاتان العمليتان كرستا كلتاهما لوضع خطة التنمية. وعلى هذا، من المتوقع أن يشكل كل ما نبع عن الأنشطة الإنمائية طوال العقود الأخيرة، وعن عملنا في تناول هذا البند منذ عام ١٩٩٢، الأساس الذي ننطلق منه اليوم في مناقشاتنا وفي قراراتنا التي ستنجم عنها.

وينبغي أن تستنير دراستنا لهذا البند أيضا بتقييم للأثر المترتب على الأنشطة الانمائية وللظروف المعينة السائدة الآن التي تفرض علينا، مجتمعة، إعادة النظر في سياساتنا وبرامجنا وأساليب عملنا في هذا المجال. والواقع الذي نواجهه الآن هو أنه بعد انفاق مبالغ ضخمة على المعونات وصدور إعلانات ومبادئ واتفاقات دولية عديدة، لم تتمكن من الخروج من دائرة الفقر سوى بلدان قليلة معدودة. وعلى الرغم من انقضاء عدة عقود من الاستقلال السياسي، لا تزال الفوارق وأوجه الإجحاف الكبيرة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي مستمرة فيما بين البلدان التي تشغل مساحة العالم الواحدة وفي داخل البلدان المنفردة. إلا أن الظروف السياسية العالمية الأوسع لن تكون أكثر يمنا لبذل جهد رئيسي متضافر لحسم هذه المشكلة المعمرة مما هي عليه الآن.

ونحن في الجمعية العامة لدينا الفرصة والمسؤولية النهائية لأن نضع إطارا وبرنامجا جديدين للتعاون من أجل التنمية. وقد أورد الأمين العام في تقريره ثلاثة أهداف رئيسية للعملية التي نشترك فيها الآن وهي:

> "تعزيز التعاون الإنمائي الدولي وإنعاشه بصفة عامة؛ وبناء نظام متعدد الأطراف لدعم التنمية يكون أقوى وأفعل وأشد تماسكا؛ وتعزيز فعالية العمل الإنمائي الذي تضطلع به المنظمة نفسها" (A/49/665، الفقرة ١٢).

ويمكننا، نحن أعضاء الجماعة الكاريبية، الموافقة التامة على هذا القول. ولكننا نرى أنه من الحتمي، بالاضافة إلى ذلك، عرض مناظيرنا لما يجب أن تستتبعه هذه الأهداف، فضلا عن رؤيتنا للتدابير الضرورية لتحقيقها بالكامل.

ونرى أن التنمية بمعناها الأوسع تفترض كشرط مسبق مطلق، قبل كل شيء، توفر ظروف النمو

الاقتصادي المتواصل والدائم والعادل، وطنيا وعالميا. ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة في الواقع، إلا بتوفر أحوال هذا النمو المقترن بالانصاف. ولذلك نرى أن النجاح في تعزيز وانعاش التعاون الإنمائي الدولي يستلزم توجيه جهود حازمة ومتضافرة نحو إحياء النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي، خاصة في الأغلبية الساحقة للبلدان النامية التي شهدت مستويات مزمنة من النمو المنخفض أو السالب.

ثانيا، نعتقد أن لب التعاون الإنمائي الدولي المنشط والمقوى يجب أن يتمثل في نهج واستراتيجية شاملين لتحقيق هدف النمو والتنمية. ويجب أن يهتدي النهج والاستراتيجية المشار إليهما بمفاهيم التكافل والمصلحة المتبادلة والمشتركة. فلا يمكن التوصل إلى النمو الاقتصادي المستدام عالميا إلا إذا التزم جميع أعضاء المجتمع العالمي بالإسهام في هذا النمو والمشاركة في منافعه. وليس هذا سوى عنصر واحد من عناصر مفهوم الترابط أو التكافل أو الاعتماد المتبادل الذي لا غناء عنه في الشؤون الدولية. وفي غياب هذه الظاهرة، كما هو الحال في الوقت الراهن، فإنه لا يمكن لهذا المجتمع الدولي إلا أن يجد نفسه منحدرا على نحو أعمق في فجوة متواصلة الاتساع بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. مع سقوط عدد متزايد من البلدان الأخيرة في مستنقع الفقر المتزايد. ونحن جميعا ندرك جيدا نتائج التوترات الاجتماعية والسياسية والتهديدات التي يتعرض لها السلم والاستقرار نتيجة لهذه الحالة.

والأمم المتحدة أداة رئيسية في سعينا نحو تحقيق التنمية عن طريق التعاون الدولي المنشط. كما أنها، في رأينا، أداة رئيسية لهدف التوصل إلى النمو الاقتصادي المستديم في بلداننا ولاتباع نهج شامل ومتكامل للتنمية في إطار التعاون المنعش من جديد. ولذلك نشاطر الرأي القائل بأن إرساء القواعد والمعايير والأحكام اللازمة لإدارة التكافل والتعاون العالميين إدارة سليمة قد أصبح أمرا ضروريا في الوقت الحاضر.

وتتعرض الجهود الإنمائية في بلداننا، وخاصة في بلدي غيانا، للإعاقة بشدة بسبب أعباء الديون الساحقة والافتقار إلى الحصول على التمويل والتكنولوجيا الملائمة ووصول سلعنا المحدود إلى الأسواق الدولية. ولا يوجد لبلداننا نفوذ يذكر، إن وجد لها أي نفوذ، في تشكيل السياسات المؤثرة على حالة مديونيتنا، سواء فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة، أو إعادة جدولة مدفوعات القروض. إلا أن قدرتنا على الوفاء بقدر كاف بالتزاماتنا في هذا المجال، تتأثر بدورها بمشاركتنا في التجارة العالمية - أي بقدرتنا على زيادة الصادرات والوصول إلى أسواق جديدة والتنافس فيها وزيادة حصائلنا بغية سداد ديوننا الحالية. والأدهى من ذلك، أننا عاجزون في هذا كله عن الحصول على دخول كافية لمواجهة الاحتياجات الأساسية لشعوبنا ولتوجيه مواردنا للوفاء باحتياجاتنا الإنمائية.

ولذلك لا نستطيع في هذا المحفل "التفكير في خطة للتنمية" من خلال التعاون الدولي المعزز بدون النظر في دور الأمم المتحدة في المساعدة في تنسيق وتقرير السياسات الأوسع التي تؤثر على نتائج جهودنا. وأعتقد أن في القرار الأخير الذي اتخذه رؤساء مجموعة الدول السبع بمحاولة دراسة بعض هذه المسائل في اجتماعهم المقبل ما يشهد بصحة موقفنا في النصح بإسناد دور رئيسي في هذا الصدد إلى الجهود المشتركة بين الحكومات وإلى الأمم المتحدة بوجه خاص. ونحن في هذا المحفل مدينون للشعوب التي تمثلها بالسعي إلى تنسيق أفضل للسياسات العالمية الاقتصادية والإنمائية بغية تحقيق حل نهائي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تبدو مستعصية على الحل والتي تعاني منها الأغلبية الساحقة من البشرية.

ولن يتسنى لنا القيام بذلك إلا باتخاذ قرارات حازمة بشأن السياسات التي تؤثر على التجارة والديون والمالية والتكنولوجيا وجعل الأمم المتحدة أداة رئيسية لتنسيق السياسة العامة؛ وبالتأكيد على أن تكافلنا ذاته والمصلحة الذاتية المستنيرة يتطلبان هذا النهج الشامل. وعلى وجه التحديد، سوف نوصي، كخطوة أولى، بتشكيل فريق عامل مشترك بين الوكالات ورفيع المستوى يعنى بالديون الخارجية، وذلك لبحث مقترحات الأمين العام واقتراح حلول فورية أخرى. وسيكون الأساس المنطقي لعمله هو تفهم ما يؤدي إليه تخفيف عبء الديون من افراج عن موارد اضافية لأغراض التنمية، وذلك للنفع المتبادل بين الشمال والجنوب.

وفي صدد الدعوة لإسناد دور رئيسي للأمم المتحدة، أذكر أن البلدان التي أتكلم باسمها على دراية بالترتيبات المؤسسية التي لا تزال قائمة من أجل تشجيع التنمية. ونعتقد أنه من المناسب للجمعية العامة تكريس وقت، على أساس دائم، لتركيز الانتباه على المسائل الإنمائية على مستوى رفيع جدا. ولا ينبغي السير في هذه الجلسات بوصفها مجرد مناسبة للخطابة وإنما بغرض التقدير والتقييم الشاملين للأهداف والمنجزات. وطبقا لتوصية الأمين العام، يجب أيضا، النظر في قراراتنا المتصلة بهذا البند، في أمر إقامة إطار موحد لمتابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة وتنفيذها.

وبالاضافة إلى ذلك، يجب أن يعزز على الوجه الصحيح دور وأداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تنسيق السياسة العامة الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي أن تكرس أجزاء دوراته الرفيعة المستوى لقضايا مفردة في ميدان السياسة الاقتصادية والاجتماعية وذلك بمشاركة مسؤولين قطاعيين ملائمين على مستوى رفيع. وقد تستلزم طرق عمله الحالية بعض التجديدات تماشيا مع تعزيز دوره. ولئن كنا نرحب بفكرة المكتب الموسع للمجلس الذي يجتمع فيما بين الدورات، فإننا نعتقد أنه ينبغي أن نبحث هذه الفكرة بمزيد من العناية وأن تترك، في نهاية المطاف، القرارات بشأن المسائل الرئيسية للمجلس نفسه.

وبالاضافة إلى الدور المتصور للأمم المتحدة في تنسيق السياسة الاقتصادية والإنمائية، نرى من الضروري أن يتمكن في جميع الأوقات الأمين العام في موقعه على رأس المنظمة، وكذلك الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلاله، من الحصول على أفضل النصائح والتحليلات للسياسة الإنمائية وأكثرها موضوعية. غير أننا مقتنعون بأن هذه الآليات موجودة في الهياكل الحالية وأن اقتراح إنشاء مجلس للمستشارين الإنمائيين الدوليين قد لا يتطلب سوى تحويل هيئة قائمة حاليا، وتعزيزها تعزيزا مناسبا، لهذا الغرض. والواقع، أن الحاجة تدعو، بالاضافة إلى مشورة وتوجيه الخبراء فيما يتعلق برسم السياسة العامة، إلى وجود آلية لتنسيق ورصد السياسة الاقتصادية على نحو فعال.

إن التنسيق بين الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية الجديدة وبقية منظومة الأمم المتحدة، يكتسي أقصى الأهمية لاتباع سياسة عريضة تشمل جميع القطاعات وتحقيق الكفاءة والفعالية. فلجنة التنسيق الإدارية، في سياقها الحالي، يبدو أنها لا تؤدي هذه الوظيفة أداء كافيا. ونحن نعتقد أن العلاقة على هذا المستوى ينبغي أن تتجاوز مجرد التعاون إلى المشاركة النشطة في تقرير السياسات وتنسيقها وتنفيذها وخاصة على مستوى الميدان. ونحن نؤيد النية المتجهة إلى زيادة عمل لجنة التنسيق الإدارية، وخاصة إنشاء قوات عمل صغيرة تابعة لها للتركيز على القضايا الحيوية.

وثمة قضية تثير قلقا بالغا وتحظى بأهمية كبيرة لنا جميعا، ألا وهي تمويل التنمية. إننا نحيط علما بتوصيات الأمين العام لمعالجة هذه المسألة. وعلى وجه الخصوص، نعتقد أنه لابد من الإبقاء على نظام المساهمات الطوعية كأساس لتحقيق هذا التمويل. واتساقا مع هذا، من الضروري اقناع شركائنا من الدول المتقدمة النمو بالتعهد بدفع ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية كيما يتسنى للنظام أن يستند إلى أساس مالي مأمون إلى حد أكبر.

ويمكن الحصول على موارد إضافية، تتجاوز تلك التي تتحقق بهذه الصورة، وذلك بوسائل تكميلية أخرى. ومن التدابير التي يمكن أن تؤيدها وفودنا من حيث المبدأ: فرض ضرائب على التحويلات النقدية لأغراض المضاربة العالمية، وتوجيه أموال من التخفيضات الاضافية التي تتحقق في الانفاق العسكري إلى تمويل الأنشطة الإنمائية المتعددة الأطراف. أما تفاصيل وآليات هذه المقترحات فيجب أن تناقش وتقرر بتأن. ولقد درست الجمعية العامة في مناسبات عديدة مقترحات بشأن عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية وينبغي أن يدخل هذا القرار الآن حيز النفاذ.

لقد أبرز الأمين العام بعض الأهداف المشتركة ومن بينها تمكين المرأة، واستئصال شأفة الفقر، ووضع برامج داعمة لايجاد فرص العمل، والتعليم والتدريب على الصعيد الوطني، والأمن الغذائي. ونحن نلاحظ توصيته بضرورة دمج هذه الأهداف كلها في حزمة تنفيذية شاملة. ونود أن نضيف إلى هذه المقترحات بناء القدرة، والدعم الموجه للفقراء والمستضعفين في مجتمعاتنا.

إن الحالة التي تجابه افريقيا تستحق إشارة خاصة وإجراء حاسما. فهنا حقا نرى أمس الحاجة إلى مبادرات متضافرة فيما بين الوكالات. لذا، نتوقع وضع خطة أكثر تحديدا على هذا المستوى لمؤازرة وتنفيذ خطة الأمم المتحدة الجديدة لتنمية افريقيا في التسعينات.

وفي نهاية المطاف، فإن الدينامية الرئيسية للتنمية كانت وستظل في البلدان النامية ذاتها. فتضحيات وجهود شعوبنا وسياسات ونهج حكوماتنا هي التي ستحدد نتيجة أهدافنا الإنمائية. ودعم المجتمع الدولي أساسي بالنسبة لهذه المهمة. وفضلا عن ذلك، فإن تقاسم الخبرة والدعم فيما بين بلدان الجنوب له قيمة أصيلة في النجاح النهائي لجهودنا.

إن المحاولات الرامية - في مناطقنا - إلى تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين الأوثق ترتبط ارتباطا كبيرا بتطلعاتنا الإنمائية. ونحن نتطلع إلى الأمم المتحدة لتقديم الدعم في هذا المجال، وبصفة خاصة، في رابطة دول منطقة البحر الكاريبي المنشأة حديثا.

وأود أن أتقدم، كملاحظة أخيرة، بتعقيب على طريقة السير قدما في هذا العمل الهام. وإنني مقتنع بأن الجمعية العامة خيرا تفعل إذا ما وافقت على إنشاء فريق عامل يعمل في الأشهر القادمة على وضع هذا التقرير في صورته النهائية لاعتماده قبل اختتام الدورة الحالية.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول أعمال الدورة العادية التاسعة والأربعين للجمعية العامة وتنظيم الأعمال: تقارير المكتب

التقرير الخامس للمكتب (A/49/250/Add.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يتعلق التقرير الخامس للمكتب بطلب عدد من البلدان إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية عنوانه "دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد النظم الديمقراطية الجديدة أو المستعادة".

وقد قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند المذكور في جدول الأعمال.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الاضافي في جدول أعمال الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كما قرر المكتب أن يوصي الجمعية بالنظر في هذا البند مباشرة في جلسة عامة.

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر النظر في البند المذكور مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.